



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtirmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# إعادة بناء الحياة السياسية في سورية المستقبلية



أبحاث سياسية

قسم الدراسات



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



## إعادة بناء الحياة السياسية في سورية المستقبلية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة - قسم الدراسات



## المحتويات

4	أولاً: منهج الدراسة وصفي- تحليلي واستشراقي
5	ثانياً: هدف الدراسة
6	ثالثاً: ملخص تنفيذي
8	رابعاً: مقدمة
10	خامساً: المحور الأول- عن الحياة السياسية في سورية ما بعد الاستقلال
10	1. في مرحلة ما قبل البعث
11	2. النهج السياسي لسلطة البعث وأثاره في حاضر سورية ومستقبلها
16	سادساً: المحور الثاني الثورة السورية ومحاولة طي صفحة حكم البعث
22	سابعاً: المحور الثالث تحديات إعادة البناء السياسي وأفاقه
23	1. تحدي طبيعة الحل السياسي وتفاعل الدول الراعية له
25	2. تحدي الاستقرار وعودة الحياة المدنية
26	3. تحدي التغلب على الاستقطاب المجتمعي ومحاصرة الرغبة في الانتقام
27	4. النخب السورية وتحدي تحديث العقل السياسي السوري
27	5. تحدي بناء حياة ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة
29	6. تحدي التغلب على الجريمة المنظمة والجريمة عموماً
30	7. تحدي تأثير الدول الإقليمية في طبيعة النظام المقبل



32	ثامناً: المحور الرابع رؤية سياسية وإدارية لسورية المستقبل
32	1. الحياة السياسية المنتظرة في سورية المستقبل
34	2. خيارات شكل النظام السياسي
35	3. التنظيم الإداري للنظام السياسي الجديد
36	4. هيكل السلطة في المرحلة الانتقالية ومهامها
38	5. أدوار الدولة السورية في المستقبل
39	6. تنشيط الحياة العامة
39	7. كيف تكون الدولة محايدة
40	8. ضمان الحريات الفردية والعامة
41	9. سياسة خارجية فاعلة
42	تاسعاً: خاتمة



## أولاً: منهج الدراسة وصفي- تحليلي واستشراقي



## ثانيًا: هدف الدراسة

وضع تصور افتراضي بشأن كيفية إعادة بناء الحياة السياسية في سورية المستقبلية في ضوء التحديات القائمة في الواقع وآليات تذليلها.



## ثالثاً: ملخص تنفيذي

- يمثل النشاط السياسي تكثيفاً لمجمل النشاط الإنساني من حيث المجالات التي يعمل عليها، وعليه تعد إعادة بناء الحياة السياسية في سورية المستقبلية ركيزة مهمة وضرورية، في سياق إعادة البناء الشامل بعد الدمار الذي ألحقته حرب النظام على الشعب السوري.

- ظهرت الأحزاب السياسية الحديثة في مطلع العقد الثاني من عهد الانتداب الفرنسي.

- إنّ المدة الزمنية القصيرة وضعف الاستقرار السياسي -لأسباب عدة منها الانقلابات العسكرية- لم تساعد النخبة الليبرالية من رجالات الاستقلال في ترسيخ التجربة الديمقراطية الوليدة.

- مع انقلاب آذار/ مارس 1963، استطاع عسكريو البعث، بعد حملة التصفيات المتتالية لخصومهم وفي ما بينهم، أن يُحكموا قبضتهم على السلطة والمجتمع عبر أجهزة الضبط المتعددة، ومحاصرة النشاط السياسي بالقوانين الاستثنائية والملاحقات الأمنية والسجون؛ ما أدى إلى تصحر الحياة السياسية وانتشار ثقافة الخوف والعزوف السياسي. لكن عوامل الاحتقان الذي فجر الثورة السورية كانت تتراكم تحت رماد الاستبداد. وقد بيّنت التجربة المريرة مع نظام البعث أنّ الشعب لم يستكن لحكم البعث، ولم يمنحه الشرعية التي سعى إليها بالبطش والقهر، فكانت هناك على الدوام أحداث وأزمات وسجون وتصفيات.

- أدى تعقيد الصراع من حيث النتيجة -بحكم التدويل الذي دفع إليه النظام، إضافة إلى التدخل متعدد الأطراف- إلى خسارة النظام والمعارضة أدوارهما في تقرير مصير القضية السورية الذي باتت تتحكم فيه الدول المتدخلة.

- قدمت الثورة السورية -على الرغم مما شابها من انحرافات- تجربة رائعة وبنّاءة من خلال ما قام به ناشطوها من عمليات توثيق لجرائم النظام وبطولات ومعاناة الشعب السوري، ونقل هذه التجربة بالاستفادة من وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة إلى شعوب العالم، عبر الأعمال الفنية والكتابات وغيرها، لشرح قضيتهم بوصفها ثورة شعب في مواجهة نظام مستبد، لا حرباً أهلية أو حركة مذهبية، على الرغم من محاولات النظام وبعض القوى الجهادية المتطرفة وسمّها بهذا الطابع من دون أن يفلحوا.

- حوّلت السلطة السورية الدولة، منذ انقلاب البعث في 8 آذار/ مارس 1963، من فضاء عام لكل المواطنين، إلى فضاء خاص لأهل الولاء للسلطة الأمنية. ومن هنا، تعد أسئلة السياسة الرئيسة بخصوص الدولة والمواطنة والحريات العامة والفردية من أهمّ مشكلات سورية المستقبل.

- بعد التغيير، لا بدّ من إعادة تنظيم الإدارة والحياة السياسية، بما يمكن من توليد مجتمع مدني فاعل وأحزاب سياسية مؤثرة تنال قدرًا كافيًا من ثقة المجتمع، بهدف استعادة ثقة المواطن في الدولة، الأمر الذي يتطلب التوافق بين السوريين لإنشاء قواعد جديدة، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد.

- بما أنّ سورية تتميز بتعدد الهويات الثقافية لمكوناتها المجتمعية، وبما أنّ تجربة المركزية الشديدة التي مورست في المراحل السابقة غابت عنها العدالة في تنمية كافة المناطق، يبدو أنّ التنظيم الإداري الذي يمكن أن يحتضن هذا التعدد ويوظفه، بافتراضه غنى للجمهورية السورية الثالثة، يتمثل في اللامركزية





الإدارية الموسعة على أساس جغرافي، لا على أسس قومية أو طائفية. وعن طريق هيكلية الإدارات المحلية وتزويدها بصلاحيات واسعة في مستوى المحافظات والمناطق والنواحي، تستطيع كافة شرائح المجتمع أن تضمن تمثيلها في مناطقها، بحيث تنتخب ممثلها وفق المصلحة العامة والكفاءة والفاعلية.

- يناط بالمرحلة الانتقالية، استنادًا إلى الإعلان الدستوري المتوافق عليه الذي يحدد مسارات عملية الانتقال السياسي، البدء بإعادة بناء الدولة لأداء الوظائف المنوطة بها بكفاءة، في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- مما لا شك فيه أنّ الحل السياسي المنتظر سوف يواجه مجموعة من التحديات التي لن يكون من السهل تجاوزها، تتعلق بطبيعة الحل السياسي ومدى تفاعل الدول المتوافقة معه، أو معارضة الدول التي قد تتضرر مصالحها في محاولة عرقلته، وأيضًا تحديات داخلية على أكثر من صعيد.

## رابعاً: مقدمة

بما أنّ النشاط السياسي يمثل تكثيفاً أعلى لمجمل النشاط الإنساني، من حيث المجالات التي يعمل عليها، وفي مقدمتها من نظام الحكم عندما يتاح ذلك، كما يجري في الدول الديمقراطية، فإنّ إعادة بناء الحياة السياسية في سورية المستقبل تعد ركنية مهمة وضرورية في سياق عملية إعادة البناء الشامل، بعد الدمار الذي ألحقته بها حرب النظام وحلفائه على الشعب السوري الذي خرج طلباً للحرية والكرامة، ومحاولته الخلاص من حالة الاستبداد التي كبلت حراكه وعوقت تطوره على مدى خمسة عقود. مرحلة طويلة ألفت بظلالها الكثيفة على مجمل حياة السوريين، ومن الطبيعي أنها ستحتاج إلى جهد كبير واستثنائي كي يتمكن هذا الشعب وقواه السياسية الناشطة من الولوج إلى حياة سياسية جديدة في دولة ديمقراطية، الأساس فيها المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ونمو حركية التنظيم الاجتماعي وتنظيمات المجتمع المدني وتشجيع الإبداع والمبادرة الفردية، وكلما كان العمل على هذه الأهداف شاملاً وتراكمياً وملبياً احتياجات الناس وتطلعاتهم بعد هذه المأساة الفظيعة، رُسخت الثقة في أن يتمكن السوريون من القبض على مستقبلهم، وأن تنفتح أمامهم الأفاق أسوة ببقية شعوب الأرض التي ناضلت طويلاً وتمكنت من بناء دول ديمقراطية، وتحصلت على عدالة معقولة.

سيطرت على الحياة السياسية في سورية بعد الاستقلال تدريجياً وبصورة متنامية ثلاثة تيارات رئيسية: الإسلامية والقومية واليسارية، بثلاث أيديولوجيات شمولية متضاربة فيما بينها، وكل منها عابر للوطنية، وهذه ما زالت واحدة من المشكلات العصية التي شتت الحقل السياسي وشوشت الرؤى السياسية، عندما ذهبت بها بعيداً من الواقع العياني. وإذا كانت الحركة الإسلامية بفكرها بنت البيئة التي تعمل فيها، فإنّ مشكلتها الأساس تتمثل في أنّ عقلها وهدفها يتجهان صوب الماضي وليس المستقبل، إذ إن فكر التيارين اليساري والقومي كانا من إنتاج بيئات مغايرة، وإذا كان صحيحاً أنّ التجربة الإنسانية ملك لعموم البشرية لا يمكن احتكارها، فإنّ التيارين أعلاه ظلاً عموماً، أو إلى زمن قريب، يقرأان الواقع بعين البيئات الأصلية لفكرهما، وعجزا عن الفكك الفكري والوجداني منها وقراءته بعين الواقع الذي عملا فيه، وعجزا عن تبيئته، أو ربما لم يرغبوا في ذلك.

حتى انقلاب البعث كان الحراك السياسي السوري حراكاً نشطاً، على الرغم من اشتغاله في بيئة غير مستقرة سياسياً لأسباب عدة، ويدير خلافاته سلمياً ضمن الحالة الديمقراطية والبرلمانية التي ورثها من دولة الانتداب، ما خلا مرحلة الوحدة التي حظرت الحراك السياسي المنظم والحزبي، لكن تجربة البعث في السلطة التي ما زالت مستمرة، عملت ببطئها الأمني وقوانينها الاستثنائية ونشر ثقافة الخوف والتحاجز المجتمعي على تجفيف الحقل السياسي. ومع ذلك فقد قدمت الأحزاب السياسية السورية -المعارضة منها على وجه الخصوص، وعلى تنوعها- تجربة كفاحية عالية، وقدمت تضحيات أسطورية، لكن بحكم الواقع الاستبدادي الذي فرضه نظام البعث، كانت النتائج التي تحصلت عليها لا تتناسب مطلقاً مع التضحيات المقدمة. من غير المنطقي بالطبع تحميل نظام الاستبداد المسؤولية الكاملة عن ضحالة الحصاد السياسي، فهناك عيوب بنيوية في نظرية تلك الأحزاب وتنظيمها وممارستها، جعلت الخلاف بينها وبين النظام، بصفته حزباً حاكماً، يتكثف في البعد الأخلاقي إلى حد كبير، فالطرفان كلاهما يتوسلان المشروعية من القضايا ذاتها، ويتشابهان في الخطاب السياسي والأهداف المعلنة، ولديهما الهيكليّة التنظيمية ذاتها المستمدة من بنية الحزب اللينيني بالنسبة إلى الأحزاب اليسارية والقومية القائمة على المركزية الديمقراطية والديمقراطية

الشعبية، وانعدمت في داخلها الديمقراطية، وغابت المؤتمرات والانتخابات وتبديل القيادات، كما أنّ التيارات الثلاثة توصف أنّها من أحزاب الجماهير التي تسعى إلى التوسع الأفقي والتحشيد بوصفه أداة للتغيير، لأنّ أغلب أحزابها أحزاب انقلابية هدفها السلطة في الدرجة الأولى.

كانت الثورة السورية التي انطلقت في سياق ثورات الربيع العربي والموجة الثالثة من محاولات تطبيق الديمقراطية في العالم، ثورة كاشفة، عرت خطاب النظام المتناقض مع كل أهدافه المعلنة، وأثبتت أنّ جل ما يهيمه ويعمل عليه هو ضمان استمراره على حساب دم السوريين ومستقبلهم، وبالقدر ذاته بينت ضعف الأحزاب المعارضة وضآلة جسمها التنظيمي وتشتتها وعجزها عن العمل وفق مشتركات، كي تتمكن من وضع جهودها في خدمة الثورة؛ الأمر الذي اضطرها للسير خلف الثورة. صحيح أنّ الاستبداد استنزفها على مدى عقود، وصحيح أيضاً أنّ هذه الثورة كانت ثورة عفوية وغير نمطية لم يطلقها حزب أو تحالف سياسي، وبطبيعة الحال لم تدع أي جهة هذا الشرف، إلا أنّ هذا كله لا يشكل مبرراً لتغطية العجز البنيوي الذي تعانيه، الذي ستكون له تداعيات على مستقبل هذه الأحزاب حين يتوقف الصراع، وسوف يفسح الطريق أمام ظهور أحزاب جديدة ببرامج وخطابات سياسية مختلفة، وبنى تنظيمية مختلفة تتلاءم مع حاجات العمل السياسي في مناخ ديمقراطي، إضافة إلى قدرتها على استقطاب الشباب والنساء ودفعهم إلى الانخراط في الشأن العام.

قد لا يكون من الإنصاف تحميل المعارضة السورية إخفاق تمثيلاتها السياسية التي تشكلت في الخارج كامل المسؤولية عن الفشل في إدارة الصراع السياسي مع النظام، ذلك أنّ الصراع تدوّل من بدايته بفعل النظام، وتدخلت الدول في عمل المعارضة وخططها بما يخدم أجندات تلك الدول، فضلاً عن طول زمن الصراع الذي تجاوز الزمن الذي استغرقت حربان عالميتان، وقبل كل هذا كم المشكلات والأمراض التي رافقت بعض من شاركوا في هذه التمثيلات مثل الشخصية أو الحزبية والمناطقية أو حتى الانتهازية.

حاول النظام منذ الأيام الأولى استيعاب القوى المعارضة على تنوعها بغية ضبط الشارع أو التشويش على حراكه، وعقد لهذه الغاية مؤتمرات للحوار، الأول في فندق (سميراميس) والثاني في نادي (صحاري) برئاسة فاروق الشرع، لكن النتائج كانت متواضعة، اللهم سوى أنه تمكن من تحييد أو لجم اندفاع بعض القوى التي رفعت شعار المعارضة من الداخل.



## خامسًا: المحور الأول- عن الحياة السياسية في سورية ما بعد الاستقلال

### 1. في مرحلة ما قبل البعث

لقد استقلت سورية في وقت مبكر عن سلطة الانتداب الفرنسي، ومضى على استقلالها حتى الآن سبعة عقود ونيّف. مرحلة زمنية طويلة جرت خلالها مياه كثيرة وعاشت المنطقة تحولات كبيرة؛ كان أفضلمها وأبعدها أثرًا قيام دولة إسرائيل بإرادة دولية وعجز عربي عميق، وهُجّر الشعب الفلسطيني من أرضه، وقد كلف الصراع العربي الإسرائيلي الواقع العربي أثمانًا باهظة، وأصبح التطور العربي مرهونًا لهذا الصراع.

ورثت النخبة الليبرالية السورية، التي تمتع رجالها بوطنية عالية وإيمان عميق بقيم الليبرالية كاحترام سيادة القانون والانتخابات الحرة والتزيمية، عن سلطات الانتداب بنية دولة حديثة بمعنى من المعاني، ونظام حكم برلماني، وتجربة برلمانية واعدة ومحترمة نتائجها من جانب الأحزاب فاعليات التي مارست اللعبة الديمقراطية في تلك الفترة القصيرة.

لم تساعد الفترة الزمنية القصيرة وضعف الاستقرار السياسي الذي تشكوه منه سورية تلك النخبة على ترسيخ التجربة الديمقراطية الوليدة؛ ذلك أنها استندت إلى تاريخها النضالي فحسب، وافترقت حاملًا شعبيًا تستند إليه في مواجهة العواصف التي كانت تهمز التجربة السورية الوليدة في مناخ دولي وإقليمي مضطرب. كما أنّ تضافر العوامل الخارجية والداخلية غير الملائمة كان عاملاً رئيسًا في إعاقة التطور الديمقراطي. فعلى الصعيد الخارجي، كانت هناك إسرائيل، وأصبحت القضية الفلسطينية التي نتجت عنها مصدرًا أو مسعىً لشرعية القوى المتصارعة على السلطة في سورية والمنطقة، وكانت هناك سياسة الأحلاف كحلف بغداد ومشروع الهلال الخصيب، اللذين سعيا عبر الضغط إلى إدراج سورية في منظومة الاستراتيجيات الغربية آنذاك، كما كانت سورية واقعة تحت تجاذب حاد ما بين الحلف الهاشمي (الأردن والعراق) والحلف المصري السعودي؛ وللحلفين كليهما قوى داخلية تدعمهما، وكان هناك التوتر مع تركيا على الحدود الشمالية. أما على الصعيد الداخلي كان هناك حراك سياسي نشط وانتخابات برلمانية في أعوام (1947، 1949، 1953، 1954، 1961). كانت انتخابات 1947 هي الأولى بعد الاستقلال وأفضلها وأنزهها، بينما تأثرت جولات الانتخابات الأخرى إلى هذا الحد أو ذاك بالانقلابات العسكرية المتواترة، كذلك دشنت سورية عهد الانقلابات العسكرية في كل المنطقة العربية، وشهد عام 1949 ثلاثة انقلابات عسكرية، جاء بعدها انقلاب أنهى حكم الشيشكلي في 25 شباط/ فبراير 1954، لتعود الحياة النيابية، حتى أن قطعتها الوحدة المصرية السورية التي حلت الأحزاب وجمدت الحياة السياسية. لكن بعد ثلاث سنوات جاء انقلاب النحلاوي الأول في 29 أيلول/ سبتمبر 1961، ليقطع عهد الانفصال كما كان يسمى، وفي نهاية هذه المرحلة جاء انقلاب البعث 8 آذار/ مارس 1963، لا لينهي عهد الانفصال كما ادعى من أجل إعادة الوحدة المفقودة، بل ليطوي أيضًا صفحة جميلة من تاريخ سورية، على الرغم مما شابها من اضطراب سياسي وتقلبات وعواصف، ويدخل البلاد في نفق مظلم كلفها وما زال كثيرًا وعلى كافة الأصعدة.

كثيرون يعدون تلك المرحلة من تاريخ سورية مرحلة مشرقة، ويرون أنه لو أتيح لتجربتها الديمقراطية أن تنمو لاختلف المسار السوري، وكان وضع سورية مختلفًا على سلم التطور، لكن إذا كان عدم الاستقرار

السياسي الذي عانته سورية يعود في جزء منه إلى العوامل والضغوط الخارجية والمناخ الإقليمي المضطرب الذي وجدت سورية نفسها فيه بحكم موقعها الجيوسياسي، فإنّ الوضع الداخلي كان له الدور الأكبر في ذلك؛ فالنخب السورية كانت منقسمة فيما بينها بشأن الميل إلى المحور الهاشمي أو المحور المصري السعودي والموقف من الأحلاف المطروحة. وقد أثر هذا الانقسام عميقاً في حالة عدم الاستقرار، في حين أن العامل المؤثر الآخر هو الانقلابات العسكرية التي سجلت سورية بعددها رقمًا قياسيًا. وعلى الرغم من حضور العامل الخارجي في الدفع إلى تلك الانقلابات، كان الدافع الأهم سعي النخب العسكرية إلى التدخل في الحياة السياسية والتحكم بها، ومن ثم احتكارها مع وصول البعث. صحيح أنّ النخب العسكرية كانت الأكثر تماسكًا في تلك المرحلة، لكنّ الأصح أنّ الأحزاب الأيديولوجية، كالبعث والشيوعي والقومي السوري والإخوان، كانت تخوض سباقًا حثيثًا لاستقطاب الضباط في داخل المؤسسة العسكرية، أو الدفع بمزيد من أتباعها إلى الالتحاق بالكتليات العسكرية، استنادًا إلى قاعدة أن الانقلابات العسكرية هي أقصر الطرق للوصول إلى سدة الحكم والاحتفاظ به. وقد مارست فيما بينها اغتيالات وتصفيات سياسية وعسكرية على هذا الطريق، مثالها الأبرز اغتيال المالكي وما ترتب عليه من تداعيات، لكن البعث، ولأسباب ما زال يشوبها بعض الغموض، هو من فاز في هذا السباق، وأدخل سورية في النفق الذي ما زالت تتخبط فيه.

## 2. النهج السياسي لسلطة البعث وأثاره في حاضر سورية ومستقبلها

لقد استغل الضباط البعثيون في الجيش، الذين كانت تقودهم اللجنة العسكرية السرية (عدس)، حالة الاضطراب وتغيير الحكومات المتعاقب، الذي شهدته سنتا عهد الانفصال، فتحالفوا مع الضباط الناصريين في انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 على وعد إعادة الوحدة، وأعلنوا حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وبعد أقل من أربعة أشهر تخلصوا من شركائهم الناصريين في 18 تموز/ يوليو 1963، ثم تفرغوا للتخلص بأشكال شتى من الضباط المشكوك في ولائهم من أبناء المدن، أو ممن كانوا محسوبين على أحزاب أخرى، وأصبح الجيش السوري جيشًا عقائديًا مهمته الأساسية حماية (الثورة). بعد ذلك انتقلت التصفيات إلى داخل المؤسسة العسكرية ما بين اصطفاقات (عمران- جديد- الأسد)، إلا أن سير الأحداث في تلك الفترة وما تلاها بين أنهم عملوا على الاحتفاظ بالسلطتين العسكرية والحزبية لكنهم تباينوا بطريقة مقاربة هذا الهدف؛ ففي حين كان (عمران) يحنو الوصول إلى هذا الهدف على مدى زمني أطول، ومن دون استعداد أبناء المدن فاعليات الدينية فيها، حيث حاول نسج علاقات إيجابية مع تلك الفاعليات المدنية، كان (صلاح جديد) يعول على راديكاليته اليسارية وقراءته للوحة التوجهات في داخل الحزب، أما (الأسد) فقد كان دأبه تجميع واستقطاب مؤيدي الاثنين بخاصة في القطاع العسكري، وكسبهم إلى صفه بشتى الوسائل، وأهمهم كتلة (عمران) التي كانت الكتلة الأكبر بين الضباط، وفي النتيجة آلت إليه السلطة بعد انقلابين عسكريين 1966 و1970. وقد استطاع ترتيب تشكيلات الجيش وقياداته والتوازنات في داخله، وكذلك المؤسسة الأمنية التي توسعت عددًا ودورًا، لتكون والجيش أهم أداة ضبط وتحكم إلى جانب حزب البعث والمنظمات الشعبية.

على الصعيد السياسي استطاع استيعاب بعض الأحزاب التي كانت في المعارضة في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، جريًا على ما كان سائدًا في منظومة الدول الاشتراكية، ثم أصدر عام 1972 دستورًا أقر قيادة البعث للدولة والمجتمع، وحصرت في يديه كل الصلاحيات، كما حاصرت بقية القوى المعارضة الأخرى التي لم تنخرط في جبهته، من دون أن تسلم شريكته الجبهة الوطنية التقدمية من تدخل الأجهزة الأمنية في هياكلها التنظيمية، ودفعها نحو الانشقاقات مرة بعد أخرى بغية إضعافها والتحكم بها. ونتيجة للضغط الأمني



والملاحقات والسجون مفتوحة المدد، جفف الأسد الحقل السياسي السوري، وأصبحت ممارسة السياسة عملية مكلفة لأصحابها في حياتهم أو حربهم أو معاشهم، درجة أنه بعد أحداث الثمانينات الفظيعة، التي ألفت بظلال سوداء على الحياة في سورية، دخلت البلد في صمت قاتل، وعمت ثقافة الخوف واستنفد البحث عن الخلاص الفردي عقداً من حياة سورية.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها بشأن الدوافع التي تصرف بها قادة البعث العسكريون على هذا النحو من الشدة والاستبداد والتمسك بالسلطة، على الرغم من أن ممارساتهم العملية لم تتطابق يوماً مع شعاراتهم المرفوعة، بخاصة بعد انقلاب 1970؛ فهل كانت دوافعهم شخصية أم طائفية، أم أنها كانت من مقتضيات دور وظيفي؟ فعلى سبيل المثال خرجت حماه بمئات الآلاف في استقبال الأسد عند زيارته الأولى لها بعد انقلابه، ومع ذلك كانت أكثر مدينة عانت بطشه عام 1980. أسئلة ستبقى أجوبتها غير مكتملة زمنياً طويلاً.

ومثلما كانت سورية بعيدة استقلالها سباقاً في فكرة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية، كانت سباقاً أيضاً في اشتقاق بدعة التوريث في نظام جمهوري، مضيئةً إلى القاموس السياسي مفهوماً جديداً هو نظام الجملكيات؛ فقد استطاع الأسد الأب -بحكم الطريقة التي أدارها مراكز القوى ورتبها في داخل بنية النظام- أن يضمن انتقالاً سلساً للسلطة إلى ابنه بعد تعديل الدستور ليلائم عمره في جلسة لمجلس الشعب استغرقت أقل من ساعة. ومثلما حاول الأسد الأب إيهام السوريين أن حركته التصحيحية جاءت للانفتاح على الشعب ودول الجوار والعالم على الضد من الانغلاق الذي كان عليه رفاقه السابقون في حركة 23 شباط/ فبراير 1966، حاول الابن إيهام الناس في خطاب القسم أنه سيمضي في الإصلاح الذي تحتاجه سورية، ولم يكن ليغني ما يقول كما بينت التجربة؛ إذ سرعان ما انقض على ربيع دمشق وظاهرة المنتديات، وأعاد تفعيل نهج الاعتقالات السياسية، ثم اختصر الإصلاح الموعود بإصلاح اقتصادي، وما بين البحث وتقليب النماذج العالمية التي تلائم الإصلاح السوري من صيني إلى ماليزي إلى اقتصاد سوق اجتماعي ألماني، وبعد لجنتين اقتصاديتين لبحث طرائق هذا الإصلاح (لجنة الـ 26 ولجنة الـ 35) تبخر الإصلاح الاقتصادي، وتحول الحديث إلى إصلاح إداري سرعان ما طوي موضوعه بعد سنتين، إذ لم تكن لدى الرئيس الجديد في الأصل رغبة في الإصلاح أو قدرة عليه، بحكم بنية النظام الاستبدادي والشمولي غير القابل للإصلاح، لكنها كان يبحث عن فسحة زمنية لترتيب أوضاع بيت السلطة الداخلي وتوازناته، بما يخدم ثبات واستمرار النظام الجديد، تماماً كما كانت دعوات الانفتاح في بداية عهد الأسد الأب فسحة زمنية لترتيب أوضاع سلطته.

يمكن بعد تجربة امتدت ستة عقود توصيف علاقة قيادة البعث بالشعب السوري بالعنف والبطش الذي لا يحده قانون، ويخضع فقط لتقدير أصحاب القرار بحسب كل مرحلة. وبالتدرج تقلص حضور المكونات الأخرى في داخل مراكز القرار، لتنفرد به عائلة الأسد ومن تقربه منها بعد عام 1970، كما مورس التمييز ضد الأكراد السوريين بعد الإحصاء السكاني لمناطق الجزيرة 1962 والحزام العربي، وقد أورث هذا التمييز سورية -بمرجعية التعصب القومي- مظلومية ومشكلة كردية لطالما ألفت بظلالها القاتمة على الوضع السوري، تبدت نتائجها لا في حادثة الملعب 2004 فحسب، بل في النهج الانفصالي الذي سعى إليه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني pyd، ومارسه بإعلانه الإدارة الذاتية ومحاولته فرض أمر واقع مطالباً بالفدرالية، فأساء إلى قضية الكرد السوريين وإلى مستقبل سورية الديمقراطي، بوضعه منطقة شرق الفرات في حماية أميركية على أبواب انفجار صراع عربي كردي، إذا أتاحت له الفرصة.

إنّ النهج السياسي والأمني القائم على العنف والإقصاء الذي انتهجته سلطة البعث، وغطت عليه بالقوانين والمحاكم الاستثنائية والتضليل الإعلامي في مراحلها الثلاث، أدى فيما أدى إليه إلى توريث المجتمع

السوري مجموعة كبيرة من الأمراض والسلبية، وأضعف مناعته وزاد في تصدع بنيانه الاجتماعي، وأشاع ثقافة الخوف والخلاص الفردي. هذه الأمراض لن يكون من السهل على السوريين تجاوزها، وذلك كله في سبيل ضمان استمرارها، واستمرار الدور الوظيفي المنوط بها.

لقد منعت سلطة البعث الأحزاب من ممارسة نشاطها السياسي، بافتراض أنها غير مرخصة وغير قانونية، فأدى التضييق والملاحقات الأمنية والسجون المديدة للناشطين السياسيين وأصحاب الرأي إلى تصحر الحياة السياسية، وأصبحت ممارسة السياسة ضرباً من الانتحار. أضعف هذا النهج الأحزاب وقطعها عن مجالها الحيوي فئة الشباب، وأورثها أسوأ الأمراض وفي مقدمتها العمل السري، وما جره من ويلات، كالهوس الأمني والشك، وفي النتيجة أضعف ذلك النهج فاعلية القوى السياسية، وسفه السياسة والنشاط السياسي، وألحق الرسبي منه بسلطة الأجهزة الأمنية، بحيث تحول الأعضاء البعثيون على وجه العموم إلى مخبرين لدى الأجهزة، تجاه رفاقهم والناشطين في الأحزاب الأخرى التي صنفت في خانة العداء، وأصبحت سورية قاحلة سياسياً بحكم غياب الحريات وتكلفة العمل السياسي الباهظة.

وعلى الرغم من أنّ دستور 1973 أقر مبدأ الانتخابات التشريعية والمحلية، أضحى الطريقة التي أديرت بها هذه الانتخابات تحت يافطة الديمقراطية الشعبية والتحكم الأمني بكامل العملية وسيلة لتدوير المواقع والولاءات والمنافع والإمساك بالمكونات المجتمعية كل على حدة. ومع كل هذا التحكم لم تخلُ العمليات الانتخابية من التزوير الذي ساعدت عليه بدعة الصناديق الجواله، وإجبار موظفي الدولة على التصويت لمصلحة لائحة الحزب تحت طائلة المساءلة والعقاب. وفي النتيجة وبسبب مجمل هذه الإجراءات وغياب الرقابة القضائية المستقلة فقدت الانتخابات قيمتها وثقة المواطن بها، وانتشرت ظاهرة العزوف والسلبية.

ومثلما تعاملت سلطة البعث مع الحقل السياسي بالتضييق والإقصاء، تعاملت مع حقل الإعلام والثقافة، وبعدما كانت تصدر في سورية في خمسينيات القرن الماضي أكثر من 150 مطبوعة، ما بين صحيفة ومجلة ومنشور، اقتصر الإعلام على ثلاث صحف تعمل بالتوجه نفسه حتى تكاد تكون صحيفة واحدة، كما ألحقت بجريدة الثورة أربعة إصدارات لجرائد محلية في حلب وحمص وحماه واللاذقية، تتابع الأخبار المحلية. تخضع صحف النظام ووكالة أنبائه الرسمية الوحيدة وبقية وسائل إعلامه لتوجيهات الرقيب الصارمة ومقره القصر الجمهوري، الذي يمثل عملياً وزارة ظل للإعلام، وهو يوجه ويراقب ويتدخل في صياغة الخبر من خلال وكالة سانا للأنباء، وهذا الإعلام المملوك من الدولة بصنوفه المقروءة والمسموعة والمرئية، أنيطت به مهمة أساسية تتلخص بتمجيد (القائد الرمز) والتركيز على إنجازاته، وبث أضاليل النظام وتوجيهاته التي صبغت بخطاب قومي ووطني شعاراتي، وادعاءات مقاومة وتحرير واشتراكية وخطط خمسية، درجة فقدت فيه الكلمات مضمونها، وبات اهتمام المواطن السوري على الصعيد الإعلامي ينحصر في متابعة النشرات الجوية والمسلسلات الدرامية المعروضة على التلفزيون، أو حل الكلمات المتقاطعة في الجرائد. الأمر ذاته ينطبق على وزارة الثقافة ونشاطها في فترات متأخرة، وهذا لا ينفي أن الوزارة قدمت أداءً مختلفاً في بعض الفترات باجتهاد بعض الأشخاص الذين تبوؤوا مسؤوليات فيها، حيث أريد له التساوق مع النهج الإعلامي والتعظيم على الحقائق ومحاصرة الفكر والإبداع، بخاصة من خلال ربطه باتحاد الكتاب العرب الذي يمارس دوراً أمنياً على أعضائه ونتائجهم؛ ما أفرغ الثقافة على المدى الزمني الطويل من مضمونها لمصلحة الإصدارات السطحية عمومًا. وما مارسه النظام في حقل الإعلام والثقافة مورش في حقل التعليم بكافة مستوياته وكانت نتائجه أكثر خطراً، بدءاً بالمرحلة الابتدائية ومنظمة طلائع البعث، مروراً باتحاد شبيبة الثورة في المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية. هذه المنظمات كانت أدوات ضبط وتنميط لذهن الطالب وتفكيره وفقاً للخطة العامة للنظام، لكن الأخطر والأسوأ وقع على مجمل قطاع

التعليم العالي، فظهرت فكرة التوسع الأفقي في الجامعات، وغطت عقدي الثمانينيات والتسعينيات بصورة أساسية، وهذا وإن ظهر بوصفه توجهًا شعبيًا، أتاح لمئات آلاف الطلاب الدراسة في كليات فوق إمكاناتهم العلمية، وحتى خارج ميولهم الطبيعية؛ ما كان له عواقب على مستوى المردود التعليمي في مجالي التنمية والخدمات على وجه الخصوص. لكن عند البحث في عمق هذا التوجه، سنجد أنه يمثل سعي السلطة إلى تأمين كادرات موالية، تغطي بها الحيز الوظيفي في عمل الدولة بغض النظر عن الكفاءة، وعلى هامش هذا التوجه أرسل عشرات آلاف الطلاب ممن تربطهم صلة ما بمراكز القرار على مختلف مستوياته في بعثات إلى منظومة الدول الاشتراكية، إما عن طريق جمعيات الصداقة، أو على شكل منح من جامعات تلك الدول للحكومة السورية. ومع كل هذا نجد أن المفارقة فرضت نفسها عمليًا، حيث ثبت في الغالب أن أفضل الأطباء والمهندسين والاقتصاديين، وحتى في مجال العلوم الإنسانية والفنون، الذين شغلوا سوق العمل خارج المجال الحكومي، كانوا من خارج هذه الفئة.

لقد تعاملت سلطة البعث، بخاصة في عهد حافظ الأسد، مع الشعب السوري على أنه مجموعة من المكونات الطائفية والعشائرية والعائلات ورجال المال ووجهاء المدن ورجال الدين البارزين، وبدلاً من عملها على تعزيز الاندماج المجتمعي، عملت في أحسن الأحوال على تثبيت هذا التحايز الموروث، إن لم تكن قد عمقته بغية السيطرة والتحكم بالتوازنات المجتمعية، حيث تعاملت مع كل مكون من هذه المكونات بألية قد تكون مختلفة عن تلك التي تعاملت بها مع المكونات الأخرى، بحسب ما تقتضيه الحالة وقوة الحضور المجتمعي للمكون المعني؛ إنه إشراك -في مستوى معين- في مغانم السلطة، وإدراجه في ماكينتها. فيخصوص العشائر -وهي وازنة نسبياً في سورية إذ تشكل العشائر البدوية ونصف البدوية خمس السكان- فجرى الحرص على استيعابها عن طريق الإمساك بشيوخها، إما بالمال وهو الأغلب، أو بالوجاهة التي تتيح لهم بتوجهات عليها حل بعض المشكلات العالقة الخاصة بأبناء عشيرتهم في دوائر الدولة. وحين كان أحد الشيوخ يرفض التعاون -وهو أمر نادر الحدوث- كان يجري تصنيع شيخ بديل من أبناء عمومته، وتقديم الدعم والمال له وسد الطرق أمام الأصيل، حتى يبيء مجبراً إلى السير في السياق العام المرسوم. وقد قدمت العشائر بحكم انتشارها الجغرافي الواسع خدمات جمة للنظام؛ فبعد مؤتمري العشائر الأول والثاني اللذين عقدا برعاية أمنية مباشرة عام 1980، شكلت العشائر سداً أمنياً ضبط الحدود السورية العراقية إبان أحداث الثمانينيات في وجه الهاربين من أتباع التيار الديني، درجة أن النظام شكل لهم فرعاً أمنياً خاصاً دعي (فرع البادية)، أدى فيه كثير من أبناء العشائر خدمتهم الإلزامية. بالطريقة ذاتها سيطر النظام على المرجعيات الدينية بالإمساك برجال الصف الأول منها عند الطوائف التي لديها مرجعيات كالمسيحيين والدروز والإسماعيليين، أو برجال دين ذوي حضور قوي عند السنة مثل كفتارو والبوطي والشامي والسيد وغيرهم، وشجع الإسلام الصوفي على حساب الإسلام السلفي والتجديدي، وفتح أمامهم المدارس والمعاهد والجامعات الدينية ومدارس الأسد لتحفيظ القرآن. أما الأكراد فعدا عن الإجراءات التمييزية ضدّهم بعد الإحصاء السكاني 1962، عمد إلى تشتيت قواهم السياسية ودفعها إلى الانقسام المتتالي بتدخل أممي مباشر؛ فبعد أن كان هناك حزب واحد عام 1959 هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، صار للأكراد بعد أربعة عقود قرابة عشرين حزباً، من دون أن يكون هناك فيما بينها خلاف يعتد به من ناحية البرامج والتوجهات. الوضع ذاته عاناه الأثوريون والسريان والكلدان في منطقة الجزيرة، نتيجة السياسات الزراعية أو الضغوط الأمنية، إذ دفع النظام القسم الأكبر منهم إلى الهجرة باتجاه أوروبا والولايات المتحدة من دون إغفال التشجيع الأوربي لهذه الهجرة. وفيما خص رجال المال والأعمال، فإنه وبعد أن وصلت حركة التأميم والإصلاح الزراعي إلى نهايتها ونهاية حاملها الأيديولوجي في داخل النظام بانقلاب عام 1970، قدم النظام الجديد مقارنة مختلفة نسبياً، حيث فتح المجال أمام صفقة غير مدونة بين النظام وبين هذه الفئة، تقوم على فتح المجال تدريجياً أمامها للعمل



ضمن الإطار العام للنظام الاقتصادي المعمول به، وهو الاقتصاد المركزي الموجه، مقابل تجنب السياسة وتركها للسلطة، أو الاندماج في سياسة السلطة لمن يرغب، وقد أنيط بغرفتي التجارة والصناعة السهر على ذلك الاتفاق، الذي ما زال ساريًا بصورة عامة على الرغم مما نما على جانبه في تلك الفترة من شركات بين رجال السلطة ورجال المال قبل عام 2000، فكانت ظاهرة العائدي ونحاس والقطار وآخرين، وقد لعب التجار ذوي الفاعليات المباشرة أو الموردين الرئيسيين دورًا كبيرًا في استدراج موظفي الجهاز الحكومي إلى حلبة الفساد على اختلاف مستوياته، وبغض طرف أمني بدءًا من لجان المبيعات أو لجان المناقصات وعقود التوريدات والتعهدات والمقاولات والتخليص الجمركي وغيرها من المجالات، ثم انفتح الاقتصاد في عهد الأسد الابن على ليبرالية جديدة تطورت معها ظاهرة الشركات بحيث شملت البنوك وشركات التأمين وشركات تحويل الأموال وشركات الاتصالات ومستلزماتها، واقتصرت قاعدتها على شركات محددة مسلحة بالمال والقانون كظاهرة مخلوف وحمشو وغيرهما، حيث سيطرت على مجمل النشاط الاقتصادي، وعندما يضاف إلى ذلك كله تعميم الفساد والإفساد المنهجي، يكون السوريون قد باتوا محكومين بنهج تتضافر فيه القبضة الأمنية مع الإفساد وشراء وتصنيع الولاءات، الأمر الذي أسس موضوعيًا لحالة انكفاء عامة ومظلوميات دينية أو جهوية أو قومية وإثنية أو طبقية واجتماعية، راحت تتفاعل في داخل مرجل المجتمع الذي تغلقه السلطة الأمنية، حتى كان الانفجار الكبير، وانكشف حجم الخراب السياسي والاجتماعي الذي صنعتته توجهات سلطة البعث وممارساتها.

## سادساً: المحور الثاني الثورة السورية ومحاولة طي صفحة حكم البعث

ليس أدل على ما تركه عهد البعث من آثار مدمرة في حياة السوريين في كل مناحيها وكم راكمت تجربته الاستبدادية من مأس وقهر وإفقار وإقصاء، من الانفجار الكبير الذي أطلقته الثورة السورية في سياق الربيع العربي، الذي اجتاح أكثر من دولة عربية وما زالت مفعولاته مستمرة ومفتوحة. هي ثورة عفوية غير نمطية لم يحضّر لها أو يقودها حزب أو حركة، بل اندفع مئات ألوف البشر إلى شوارع المدن السورية مطالبين بالحرية والكرامة وفتح أفق التاريخ أمام السوريين بعد أن أغلقه نظام البعث، وطى مرحلة مظلمة ومدمرة من تاريخ سورية الحديث، مؤكدين أنّ كل القمع الذي مارسه البعث لم يتمكن من إخضاع الشعب السوري على الرغم الملاحقة والسجون والإفقار. تبين المتابعة الدقيقة لستة عقود من حكم البعث بوضوح أنّ هذا الشعب لم يسلم بحكم البعث، ولم يمنح النظام الشرعية التي كان يطلبها بالقهر والإخضاع، بدليل السجون التي كانت تتزايد، وأجهزة القمع التي تتوسع، وتنقل النظام من أزمة إلى أخرى، بعضها كان مفتعلاً، بهدف إلهاء الناس بهمومهم الحياتية أو معاقبتهم، ولعل ما كان يتغنى به إعلام النظام بالحديث عن استقرار كانت تتمتع به سورية لم يكن إلا استقرار القبور، وفاصلاً لا تتجاوز سنواته أصابع اليد بين حالتي عدم استقرار.

بعيداً من الغوص في ما فعله النظام وحلفاؤه الذين استقدمهم لقمع الثورة من قتل وتدمير وتهجير وحصار واعتقال، يمكن الوقوف طويلاً أمام التجارب الرائدة التي قدمها شباب وشابات الثورة في تنظيم التظاهرات السلمية عبر التنسيق التي انتشرت في الأحياء وعلى مستوى المدن، ثم على المستوى الوطني؛ إذ كان هناك لجان التنسيق الوطنية والهيئة العامة للثورة، وقد حاولت الهيئتان، بالإضافة إلى فاعليات أخرى، نقل الثورة من عفويتها إلى شكل منظم تحركه قيادة مفوضة وبرنامج واضح، بما أنّ الأحزاب المعارضة عجزت عن توحيدها خلف الثورة. وقد حالت دون هذا الهدف تعقيدات الواقع وحجم العنف الذي استهدف فيه النظام شباب الثورة بالاعتقال والقتل، وبالأخص الشريحة العمرية (18-35) سنة لحرمان الثورة من قوتها الدافعة.

في هذا السياق ثمة أسئلة كثيرة تطرح نفسها، يتعلق قسم منها بحركية الشباب والخبرات التي بدؤوا بها تجاربهم الأولية، وهل كان هناك استعداد تقني وحركي لمثل هذه التجربة، ولماذا تجاهلوا الأحزاب التقليدية في بداية حراكهم، ولماذا عجزوا في المآل عن تشكيل أحزابهم الجديدة التي تعبر عن تطلعاتهم؟

على طريق البحث عن أجوبة، وبافتراض أن لا شيء يبدأ من فراغ، استطاعت هذه الفئة الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات التي وضعت بين أيديها تقنيات هائلة أثبتت فاعليتها في تجارب أخرى عبر القدرة على نقل الحدث بالصوت والصورة ووضعه أمام العالم، كما توافرت لديهم القدرة العلمية والرغبة والانفتاح بحكم العمر على تلقف مثل هذه التقنيات والإفادة منها بطريقة أسهل. ومع ذلك، وفي سياق الوضع الذي ساد البلد بعد عام 2000، وظاهرة المنتديات، وانسحاب الجيش السوري من لبنان بعد مقتل الحريري، فقد استفاد كثير من الشباب من دورات وخبرات نظمها وشجعت عليها منظمات حقوقية ومنظمات حقوق إنسان، بتمويل وتدريب على النشاط السلمي من منظمات غير حكومية من دول غربية، حيث شهدت بيروت والقاهرة وربما دول أوروبا الشرقية الخارجية من الفضاء السوفيتي كبلغاريا مثل هذه الدورات، وقد نقل هؤلاء خبراتهم إلى دوائر أوسع، ثم توسعت واغتنت من خلال التجربة اليومية في ساحات

## التظاهر التي غطت المدن السورية.

لم يبد شباب الثورة في أشهرها الأولى توجهاً أو قبولاً بالتعاون مع الأحزاب المعارضة أو شخصياتها البارزة المعروفة بمعارضتها التاريخية للنظام وغنى تجربتها السياسية الخاصة، وقد لا يكون كافيًا تفسير ذلك بروح التمرد أو النزق والطفولية التي تسم- إلى حد ما- هذه المرحلة العمرية، فهناك ولا شك عوامل كثيرة لعبت دورها في ذلك. فمن حيث المبدأ عمل النظام بدأ على قطع صلة الأحزاب بطلبة الجامعات، ثم إن كلفة العمل السياسي في ظل سلطة البعث كانت باهظة، كما أن أبناء المدن لا يميلون عادة إلى العمل السياسي والانتظام في أحزاب، جزئيًا بسبب الوفرة المادية وامتهان العمل التجاري أو الصناعي. يعد هذا الميل عند أبناء الأرياف أكثر حضورًا ووضوحًا لأسباب عدة منها ربما إقصاء الريف وحرمانه من التمثيل السياسي العادل حيث اعتمدت بعض الجهات، وحتى الأحزاب السياسية الحديثة التي نشأت في ظل الاحتلال الفرنسي لم تول البيئات الفلاحية المهمة اهتمامًا، ما خلا مراحل متأخرة حين سعت إلى ضمها وزجها في معاركها السياسية مع خصومها الآخرين. أما بالنسبة إلى الشبان ممن لديهم مهن -وهم عادة أبناء بيئات محافظة بالعموم- فتبعيتهم عادة فاعليات دينية وليست سياسية، أما نظراؤهم في الأرياف تحدد حركاتهم أبعاد اجتماعية وقبلية وهي متقلبة لا تثبت على حال، لكن الأهم أن هذه الثورة كانت ثورة شعب فيها الكثير والصغير والرجل والمرأة والأمي والمتعلم من كافة الفئات، لكن الشباب كانوا المحرك والفاعل فيها، هذا من جهة الشباب، أما من جهة الأحزاب، فأولًا لم تحضر للثورة أو حتى توقعها، وهي عمومًا كانت رهينة فهم نمطي للثورات، قلبته ثورات الربيع العربي رأسًا على عقب، ثم كانت هناك المشكلة الأهم، وهي عجز هذه القوى عن التوحد بخصوص خطة عمل للثورة. وقد يصعب الركون إلى تفسير ووحيد الجانب لهذه الحيثية، إذ حضرت في ذهن بعض هذه القوى منذ الأيام الأولى أحداث الثمانينيات ومدى استعداد النظام للعنف والأثمان التي سوف تترتب على موقفها من النظام، فأرادت ألا تكون رأس حربة في هذا الحراك كما يقتضي الموقف. أيضًا، كان هناك نوع قريب من الانتهازية السياسية لدى البعض الذين أرادوا الاستفادة من ثمرات الثورة إذا نجحت من دون دفع الثمن، والتنصل من تبعاتها إن فشلت، فاتخذوا موقفًا مواربًا ريثما يتضح اتجاه سير الأمور. وهناك نوع ثالث يعاني أوهامًا قديمة بخصوص ذاته ودوره، وهو لا يجد نفسه إلا في موقع القيادة، معتقدًا أنه كما يقود البعث الدولة والمجتمع فله الحق في قيادة المعارضة، من دون أن يتقدم ببرنامج أو فاعلية سياسية تبرر له هذا المنطق، كما أن بعض المثقفين المعروفين الذين كانوا على صلة بدرجة ما بأحزاب المعارضة، وبرزوا في الحراك الذي ظهر بعد عام 2000 كالمنديات والبيانات ولجان إحياء المجتمع المدني، قد لعبوا دورًا سلبيًا على هذا الصعيد، فمن جهة دخل أغلبهم في حوارات مع جهات أمنية أو سياسية تتبع النظام، من دون مشاورة تلك الأحزاب أو التنسيق معها، ومن جهة أخرى عرضوا أنفسهم لقيادة المرحلة بافتراض أنهم أكثر دراية وفهمًا، وبالمجمل فقد بينت تجربة الثورة لاحقًا أن هذا الوضع من التشتت والانقسام قد ترك أثارًا قاتلة على أداء الثورة، وما زالت أثاره مستمرة.

ومع ذلك فقد استطاع شباب الثورة، أن يبدعوا في طرائق حراكهم السلمي، وفي شعاراتهم ولافتاتهم التي خرجت عن النمطية المعهودة، وربما كانت تنسيقية كفرنبل المثال الأبرز لهذا الشكل من الإبداع، برائدتها المبدعين (رائد فارس وحمود جنيد)، اللذين اغتيلتا بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، كما ظهرت فاعليات من نمط جديد، إذ جرى على سبيل المثال تحويل التظاهرات إلى مهرجانات أغان وأهازيج، في تحد وسمو فوق دوامة الدم التي عممها النظام، وإلى جانب ذلك تمكن الثوار من نقل وقائع الثورة وتوثيق فاعليتها وتوثيق جرائم النظام، ونقلها إلى العالم الخارجي بالصوت والصورة، بدءًا من شاهد عيان وصولًا إلى الأفلام الوثائقية التي بدأت تتكاثر، وحاز بعضها جوائز عالمية في مهرجانات السينما للأفلام الوثائقية. ومع تزايد الهجرة إلى دول أوروبا، بدأت تظهر المسرحيات وتقام الندوات الشعرية، كما ظهر فن جديد هو

مسرح الشوارع تؤدي فيه الرقصات أو المشاهد التعبيرية في شوارع المدن الأوروبية، بغاية تعريف الوجدان الشعبي الأوروبي بالثورة وتضحيات الشعب السوري التي فاقت التصور. وعلى الرغم من أن مثل هذه الظواهر ما زالت في بداياتها لكنها واعدة، كما أن التوثيق الذي عملت عليه منظمات حقوقية كثيرة بالتعاون مع الناشطين على الأرض بات يعطي أكله في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا وهولندا) على وجه الخصوص حتى الآن، وبما تسمح به قوانين هذه الدول في ملاحقة ومحاكمة من ارتكب انتهاكات بحق السوريين ممن وصلوا إليها، وهذا مهم في إيضاح الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها النظام للشعوب الغربية، وقطع الطريق على مرتكبيها بالإفلات من العقاب ما دام مجلس الأمن الدولي عاجزاً أو متعاجزاً عن تطبيق القانون الدولي، وملاحقة من ارتكب الانتهاكات في حق السوريين، متدرعاً بالفيتو الروسي والصيني.

إن العمل الذي قام به شباب الثورة وناشطوها له أهميته؛ إذ استفادوا مما قدمته ثورة المعلومات والاتصالات في سبيل تسهيل العمل وتأمين سرية، واستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالثورة ونشر أخبارها وفعاليتها، بل وكشفوا كثيراً من المثالب التي شابتها، وفضحوا جرائم النظام وأضاليله الإعلامية، وواجهوا الثورة المضادة مفندين دعاياتها وأكاذيبها، إضافة إلى أنهم رفعوا الصور والفيديوهات التي تحفظ ذاكرة الثورة للأجيال القادمة.

هذه الدينامية في العمل التي أظهرها الشباب والشابات، على الرغم مما لحق بهم من قتل أو سجن أو تهجير، يعول عليها مستقبلاً في إعادة البناء التنظيمي بشقيه السياسي والمدني شريطة انتظامهم في أحزاب سياسية جديدة وفاعليات مدنية في إطار مناخ ديمقراطي حفاظاً على هذه الدينامية من التبدد في زحمة الأحداث بعد أن يتوقف الصراع، ذلك أن من سنحت له الفرصة بالإفلات من قبضة النظام بدأ العمل على استجماع الخبرات المكتسبة وتنميتها في خضم التجربة، وحفظها ونقلها إلى الجيل اللاحق، ليتابع العمل عليها بناء على النتائج التي وصلت إليه، لكن هذه الدينامية الحركية لم ترافقها خبرة سياسية، بحكم تسارع الأحداث وسعتها، وبحكم انشغال كثير منهم في العمل الإغاثي والمدني أو الحقوقي، وهذا جهد مهم، لكنه لا يغطي النقص السياسي من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدول المانحة، أو تلك التي عملت على النشاط المدني -وهي كثيرة- أدارت نشاطها الإنساني وفق أجنداتها السياسية، ما شوش على عمل تلك المنظمات، وربما أفسد كثيراً من ناشطيها، إلا أنه يمكن الركون بدرجة معقولة من الثقة إلى أن الخبرات التي تراكمت من خلال التجربة، حتى لو لم تنتظم في سياقات واضحة، ستساهم في تكوين أرضية للبناء عليها في عمل مستقبلي، تحتاج إليه سورية للخروج من الوضع الذي آلت إليه.

لا شك في أن الثورة السورية، كحال كل ثورة في التاريخ، شابهها كثير من الأخطاء والسلبيات ومناحي القصور وضعف الخبرة، ساعدت على ذلك سرعة إيقاع الأحداث وعنف النظام، وكثافة التدخل الدولي والإقليمي إلى جانب طرفي الصراع، وطول مدة الصراع بحكم تضارب أجندات الدول المتدخلة؛ الأمر الذي أتاح نمو وتوسع الثورة المضادة لقوى مجتمعية جرفتها الأحداث أو الخوف من المجهول. هناك أخطاء وهناك قصور وسلبيات، وهناك تدخل خارجي وثورات مضادة، وقبل كل هذا وذاك، كانت هناك إرادة دولية ساهمت بطول فترة الصراع وارتفاع كلفته المادية والإنسانية لأسباب تتعلق بمصالح تلك الدول، واستراتيجياتها في المستويين الدولي والإقليمي، ولعل الوقوف عند هذه السلبيات ومظاهر القصور قد يساعد في تجاوزها وتصويب المسار ومن هذه السلبيات:

أ- كان تسليح الثورة التي بدأت سلمية بصورة أساسية بدفع من النظام، ليسهل عليه استخدام مستويات عالية من العنف، وجر قوى الثورة إلى ملعبه العنفي، إذ أن انتصاره فيه مضمون بحكم استحوازه على مقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والإعلامية وتحكمه بها، وجاء أيضًا بتشجيع الدول الإقليمية على هذا التسليح وتمويله، لكن هذا السلاح وقع في يد قوى غير ديمقراطية، كالتنظيمات الإسلامية التي توسعت وانتشرت بسرعة، إضافة إلى دخول القوى الجهادية العابرة للوطنية مثل (داعش) والنصرة وغيرهما على خط الثورة، ثم استهدف النظام في الدرجة الأولى للناشطين الشباب من القوى الأخرى على تنوعها، وصفاهم أو دفعهم إلى الهرب خارجًا كي يسهل عليه وصم الثورة بالإسلامية والتطرف، استغلالًا لتفهم الغرب أو مساعدته، وتبرير حجم العنف الذي استخدمه. هذا الوضع صب في مصلحة القوى الإسلامية التي استفادت من دعم مالي وتسليحي قدمته دول إقليمية وفي مقدمتها دول الخليج، وهيئات غير حكومية في تلك الدول، تربطها مصالح أو توجهات مع قوى الإسلام السياسي أو الجهادي، كما أنها استفادت من العمل في بيئات سنية متدينة ومفكرة تخزن مظلومية الإقصاء والحرمان، وهنا تثار أسئلة لدى كثيرين بشأن موقف الدول الخليجية ودوافع هذا الدعم الهائل الذي قدمته كل واحدة منها، وأين كمنت مصالحها، وربما ثمة أجوبة لا تمتلك بالضرورة يقينًا قاطعًا، وهذا الأجوبة تأخذ في الحسبان مجموعة من الحقائق منها:

أولاً- انتشرت هذه الفصائل على كافة الجغرافيا السورية اعتبارًا من أواخر العام الأول للثورة، مستفيدة من الانشقاقات عن الجيش والأمن، وإن كانت تلك الفصائل حينها محدودة القدرات.

ثانيًا: كان الموجه الأول لتلك الدول الموقف من إيران وتابعها حزب الله، إذ تدخلت إيران منذ الأشهر الأولى، وتشكل إيران لهذه الدول هاجسًا أمنيًا على درجة عالية من الحساسية، ولنا أن نذكر كيف تدخلت السعودية عسكريًا في دولة البحرين إلى جانب نظامها، وشاركت في قمع الحراك الشعبي البحريني الذي كان متهمًا بالولاء لإيران.

ثالثًا: كان لكل من هذه الدول موقف متباين من النظام، فليس خافيًا أن للسعودية -مثلًا- نوعًا من الثأر، تجاه النظام الذي خذلها في لبنان بخروجه عن التنسيق الثلاثي الذي استمر عقدين ما بين السعودية ومصر وسورية، والاصطفاف إلى جانب خيارات إيران وتابعها في لبنان وتهميش حلفائها هناك، على وجه الخصوص منذ اغتيال رفيق الحريري وما تبعه من اغتيلات. أما قطر فهي لا تخفي دعمها للتيارات الإسلامية المستمرة حتى هذه اللحظة، وهذا يدخل ضمن باب ترتيب الأولويات أكثر من دخوله باب العداء للنظام، أما دولة الإمارات، التي أخذت على عاتقها دعم القوى العلمانية أو تلك غير الإسلامية، عسكرية كانت أم سياسية، ربّما لمواجهة غير مباشرة للتوجهين الآخرين، أو لضبط إيقاع هذه القوى، فقد حافظت على مستوى من العلاقات مع النظام، وهي تحاول دائمًا تطوير علاقاتها، لولا اللجم الأميركي للاندفاع الإماراتي، في حين لم يسجل على دولة الكويت أنها انخرطت في دعم لفصائل المعارضة، واقتصر دعمها على تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق منظمات الأمم المتحدة الإنسانية في الغالب، لكن كان لديها جمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية متعاطفة مع التيار الإسلامي، جمعت له التبرعات وقدمت المساعدات، وقد وضعت الحكومة الكويتية نشاط هذه الجمعيات تحت المراقبة اعتبارًا من 7102.

وعلى الرغم مما تحصلت عليه هذه القوى من رعاية ودعم، فقد عجزت عن التوحد أو الانتظام تحت



قيادة عسكرية واحدة، مع تقارب شعاراتها وأيديولوجياتها، بحكم تضارب مصالح الأطراف الداعمة وتوجهاتها، وبحكم الميل الأناني إلى الاستحواذ على الثورة وعلى سلطة النظام التي كانت تتداعى قبل التدخل الروسي. وقد أفضى هذا الوضع إلى نتيجتين أساءتا إلى الثورة؛ أولهما أنّ هذا السلاح بات عبئاً على الثورة ومستقبلها، وثانيهما ارتهان تلك الفصائل والقوى للدول الداعمة والممولة، ما جعلها تعمل موضوعياً في خدمة أجندات تلك الدول، لا في خدمة الثورة كما تدعي.

ب- لقد عجزت أحزاب المعارضة التقليدية عن تشكيل قيادة تجمعها أو تنسق عملها وتضعه في خدمة الثورة للأسباب التي سبق ذكرها، لذلك جاء التمثيل السياسي الأول للثورة بعد فشل تجربتين لتمثيل الثورة على غرار التجربة الليبية، إذ تشكل المجلس الوطني بعد مخاض لم يكن باليسير، من ضمن شروط أملتها طبيعة الثورة وتسارع إيقاعها، ومساهمة دولتي قطر وتركيا، وقد ضم بعض قوى الثورة، لكنه أيضاً ضم بعض من دخلوا على خط الثورة، سواء ممن خرجوا من الداخل تحت ضغط الوضع الأمني، أم ممن هم موجودون في الخارج نتيجة لأحداث الثمانينيات أو الملاحقات الأمنية، وأغلب هذه التركيبة التي دخلت المجلس برفقة أمراضها كالشخصانية أو الحزبية أو حتى الانتهازية، جعلت المجلس الوطني يفقد موقعه تحت ضغط الدول المتدخلة من أصدقاء الشعب السوري، وبالتعاون مع كثير من أعضاء المجلس لمصلحة ائتلاف قوى الثورة والمعارضة، بدعوى التخفيف من سطوة القوى الإسلامية في داخل المجلس. لكن مجريات الأمور اللاحقة بينت أنّ سطوة القوى الإسلامية زادت في داخل الائتلاف، نزولاً عند إرادات بعض الدول الداعمة، ونتيجة ضعف القوى الأخرى في داخل المجلس. وفي الحصيلة، لم يكن أداء تمثيلات الثورة السياسية على مستوى أهداف الثورة، وبدا أنها باتت إلى حدٍ بعيد تخدم لونهاً واحداً في داخل الائتلاف، وباتت باسم الواقعية السياسية وبالإصغاء إلى نصائح الدول لها تتحلى بالمرونة التي غالباً ما تأتي من دون مقابل وفي غير وقتها، قد أضرت بالثورة، وإضافة إلى أنّ إصلاح هذه المؤسسة قد فات أوانه، وأنّ إفرار بديل عنه يبدو أمراً مستعصياً في الوقت الراهن، فقد كانت النتيجة التي أفضت إليها الممارسة السياسية للقوى والشخصيات التي تصدت لتمثيل الثورة دون المستوى المطلوب، كما أنّ قوى الإسلام السياسي التي مارست براغماتية بأنسة، وشهوة مندفعة إلى السلطة، وافتقارها لمشروع وطني جامع، قد جعلها تخسر ثقة وقبول كثير من الناس، ويرجح أنّ مشاريعها وصلت إلى الحائط المسدود، حتى لو لم تعترف بذلك.

ج- كانت الثورة السورية ثورة شعب في مواجهة نظام استبدادي مارس قمعه على كافة الشرائح المجتمعية من دون استثناء، لكن سعي النظام بغية التحشيد لوصم الثورة بالإسلامية الذي تلقفته بعض القوى الإسلامية والجهادية منها على وجه الخصوص وللغاية ذاتها، قد عمق الانقسامات المجتمعية وأعطاه طابعاً مذهبياً بحكم أنّ النظام قدم نفسه بصفته حامي الأقليات، كما أنّ التنظيمات الإسلامية هي الأخرى قدمت نفسها بوصفها صاحبة المظلومية السنية، ما شوش على المطالب الديمقراطية للثورة، لكن هذا الطابع لم يستغرق الثورة، على الرغم من أنّ تجاوزه مستقبلاً سيحتاج إلى جهود كبيرة ومراجعات عميقة وصادقة من كل الأطراف.

د- لقد أفرز الصراع ومستوى العنف الذي مورس بحق السوريين، بصورة أساسية من جانب النظام وحلفائه، وبصورة أقل من جانب بقية الأطراف المنخرطة في الصراع، داخلية كانت أم خارجية، ظاهرة اللجوء الإجباري واسعة النطاق إلى دول عدة بخاصة الدول الأوروبية. لم يعد الوقوف عند أبعاد هذه الظاهرة الإنسانية، وقد كانت أليمة ولا شك، هو الأساس في النظر إلى الظاهرة، ذلك أنّ

الأحوال الإنسانية للذين وصلوا إلى تلك الدول، وبعد مرور خمس سنوات، قد باتت أكثر استقراراً، ودخل كثير منهم إلى سوق العمل، ولم يعودوا في حاجة إلى إعانات اللجوء، بل يذهب التركيز إلى ما يمكن أن يقدمه أولئك اللاجئون من فعاليات تخدم قضيتهم الأساسية التي دفعت إلى هجرتهم وطي مرحلة الاستبداد. قد يكون ما قدم حتى الآن على مستوى التوثيق والتعريف من أفلام ومسرحيات وكتابات وأنواع أخرى من النشاط ما زال في بداياته وهذا طبيعي، ذلك أن مثل تلك فاعليات تحتاج إلى زمن، وتحتاج إلى انخراط اللاجئ أنفسهم في منظمات وجمعيات وأندية مختلفة كي يديروا علاقاتهم، ويحفظوا حقوقهم وفق ما تسمح به قوانين تلك البلدان، وأيضاً من أجل أن تخرج الفاعليات الممكنة والمتوقعة من إطار المبادرات الفردية إلى مبادرات جماعية منظمة، كما أنها تحتاج إلى تقدم مواز على صعيد الداخل السوري، لكن ماذا يمكن للاجئين تقديمه، أو يتوقع منهم فعله من خلال اندماجهم واحتكاكهم مع المجتمعات المضيفة؟

لعل أول ما يخطر في هذا السياق هو الحفاظ على روابطهم مع الوطن الأم، وتعميق تلك الروابط في تفكير ومشاعر أبنائهم، وتمثل قيم المجتمعات المضيفة بإيجابية، كاحترام حقوق الإنسان وقيم العمل والوقت، وتشجيع العلم والإبداع والمبادرات الفردية، ونقلها إلى الوطن الأم، والعمل على تعريف الشعوب والمجتمعات المضيفة بقضيتهم وبالتضحيات التي قدمها الشعب السوري في مواجهة الاستبداد، وكسب تعاطف تلك الشعوب من أجل الضغط على حكوماتها ودفعها إلى تغيير مواقفها الداعمة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الساكتة عنها، ومناصرة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان المستباحة في بلداننا، ودعوتهم بالوسائل الملائمة إلى مناهضة دعوات الحرب والعمل بما يملكونه من قدرات ووسائل على وقفها أو الامتناع عن تغذيتها، وربما أيضاً على سبيل الافتراض، أن يتنبه اللاجئون إلى أهمية العمل من خلال منظماتهم الناشطة على عقد بروتوكولات صداقة أو توعية ما بين البلديات التي يعيشون فيها وبلداتهم الأصلية، ودفع تلك البلديات إلى تقديم ما يمكنها من دعم، مهما كان بسيطاً وفي أي مجال وتقديم الخبرات أو السماح بحملات جمع التبرعات لمصلحة تلك البلديات، ومقابلتها بإجراءات ومواقف رمزية كتسمية مدرسة أو شارع أو نصب تذكاري يعني أهل تلك البلديات، بما يعمق الإيجابية في علاقة اللاجئين بمجتمعاتهم المضيفة.



## سابعاً: المحور الثالث تحديات إعادة البناء السياسي وآفاقه

يعد الصراع الذي فجرته الثورة في سورية واحداً من أعقد الصراعات التي شهدتها المنطقة، نظراً إلى حجم التدخلات الخارجية وتضارب أجنداتهما، وطبيعة النظام القائم، وأيضاً المشكلات البنيوية التي عانتها قوى الثورة وتعقيدات الواقع المجتمعي واستقطاباته الأفقية والعمودية، التي ولدها استبدال النظام المديد وعوامل تاريخية مركبة. وعلى الرغم من أنّ الصراع يوشك على طي سنته العاشرة، ما زال المجتمع الدولي عاجزاً عن إنهاءه وفرض الحل السياسي الذي حددت محتوياته قرارات أممية عدة، كان آخرها القرار رقم 2254 لعام 2015، بسبب غياب التوافق بين الدول المتدخلة حتى الآن بشأن حصصها من النفوذ والسيطرة في سورية المستقبلية، وبسبب رفض النظام أي حلول تغير من طبيعة سلطته الاستبدادية وتحكمه بمقدرات البلد. وإذا كان صحيحاً أنّ الروس والإيرانيين، الذين تدخلوا بكل قوتهم العسكرية إلى جانب النظام، قد منعوا سقوطه، فمن المؤكد أنهم ما زالوا عاجزين عن تحقيق انتصاره الذي راهن عليه باللعب على تناقضات الدول المتدخلة وصراعاتها، وعلى عامل الزمن الذي يجيده، وعلى أخطاء المعارضة وتحولاتها. ومن نافل القول أنّ الخذلان الرئيس للشعب السوري جاء من الولايات المتحدة الأميركية، عندما قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما عدم السماح بحل عسكري في سورية، وغض الطرف عن التدخل الإيراني ولاحقاً الروسي، إضافة إلى سلبية الموقف الأميركي في مجلس الأمن الدولي الذي مارس فيه الروس حق الفيتو ست عشرة مرة لحماية النظام، ومنع معاقبته أو الحد من عنفه، أو حماية المدنيين العزل، مع العلم أنّ الولايات المتحدة كانت وما زالت أكثر المتدخلين في الملف السوري. لكن إذا كان هناك من ضرورة لتفسير الموقف الأميركي بميزان السياسة لا بميزان الأخلاق والقيم، يمكن القول إن المعيار الأول الذي حدد موقف إدارة أوباما -بعكس ما كانت عليه الحال في مصر إذ تمسكت الولايات المتحدة بالجيش المصري منذ 1974- هو ضعف نفوذ الولايات المتحدة في سورية، فالنفوذ هنا للفرنسيين والإنكليز، بحكم العامل التاريخي والتجربة الاستعمارية للدولتين كلتيهما في المنطقة، وثانيتها أن تصدر الإسلاميين المشهد في وقت مبكر من الثورة جعل الولايات المتحدة تتردد في موقفها؛ فخياراتها بعدم السماح بقيام حكم إسلامي بجوار إسرائيل محسومة، لذلك وبغض النظر عن الموقف الشخصي للرئيس الأميركي، فإن السياسة الأميركية تجاه الملف السوري اتخذت -وما زالت تتخذ حتى اللحظة- طابع إدارة الأزمة، أكثر من الانخراط الجدي في البحث عن حلول أو فرضها.

ربما بات الصراع المفتوح في سورية وعلماً واحداً من أعقد الصراعات التي شهدتها العالم بعد الحرب الكونية الثانية، إما لكثرة الدول المتدخلة واختلاف أجندات ومصالحها، أو لطبيعة التعقيدات المجتمعية التي رسخها الاستبدال المديد واعتماده على عوامل تاريخية. ومع ذلك لا بد لهذا الصراع أن ينتهي، وسيكون هناك حل سياسي وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وهو حل لن يقارب أهداف الثورة التي خرج الناس من أجلها، لكنه سيكون عتبة ضرورية للخروج من دوامة الصراع، ومتابعة بناء حياة سياسية جديدة. فالحل السياسي شرط لازم لكنه غير كاف قطعاً، إذ أنه من غير الممكن أن تبدأ عملية بناء الحياة السياسية وتكون ذات جدوى مادام الصراع مفتوحاً والاستقطاب المجتمعي والسياسي على أشده، ومما لا شك فيه أن بناء الحياة السياسية سيواجه مجموعة طويلة ومعقدة من التحديات والعراقيل من المهم والضروري الوقوف عند أهمها كي يتحضر السوريون لمواجهةها ومحاولة تذليلها، وتسهيل إعادة البناء الشاملة، ولعل أبرز التحديات المتوقعة تتحدد بالآتي:



## 1. تحدي طبيعة الحل السياسي وتفاعل الدول الراحية له

سوف تتحدد شمولية الحل السياسي المنتظر والتفاعل الدولي والإقليمي لرعايته وتسهيل تطبيق محتوياته بمدى التوافق بين القوى التي ستتمره، وتوفير المناخ السياسي والمادي اللازم لتوفير الاستقرار وإعادة البناء. إن بدء تطبيق الحل السياسي وقيام الحكومة الانتقالية يفترض خروج القوى العسكرية للدول المتدخلة، ولوتدريجياً لانتفاء مبرر وجودها، لكن هذا الخروج لا يعني أنها لن تحاول عرقلة هذا الحل إذا ارتأت أن الحل لم يراع مصالحها، أو أن أجنداتها سوف تتضرر من هذا الحل، كما أن النظام وتوابعه الأمنية والميليشيات التي نشأت على هامش الصراع، وباتت طرفاً مؤثراً فيه، لن توفر جهداً في إفشاله، كذلك على الجانب الآخر- أي بطرف المعارضة- بخاصة القوى المسلحة منها التي باتت رهينة لأطراف خارجية ومستفيدة من استمرار الصراع، هي الأخرى سوف تحاول إعاقته وفي المقدمة تلك الأطراف المتطرفة التي دخلت على خط الثورة وتحمل أجندات عابرة للوطنية.

يتوقع على صعيد المعوقات الخارجية أن تلعب إيران دوراً تخريبياً مؤثراً، قد يكون الأكبر من نوعه، بخاصة إذا استطاع الجهد الأميركي والإسرائيلي، وبحدود ما الروسي، إجبارها على الخروج من سورية عسكرياً؛ إذ إنها استطاعت أن تبني وتدريب ميليشيات محلية من السوريين تتبع لحرصها الثوري، تذهب بعض التقديرات إلى أن عددها ينوف على خمسة عشر ألفاً، أغلبها في محافظات الجنوب الثلاث، ثم في منطقة البوكمال والحدود العراقية السورية. كما استطاعت إيران من خلال عمل سفارتها ومراكزها الثقافية على مدى ثلاثة عقود، وبفعل الأموال التي ضخمتها مستفيدة من تواطؤ النظام مع توجهاتها، بناء مرتكزات بشرية سواء عن طريق التشييع في دمشق والمحافظات الشرقية، أم لخيارات سياسية أو مصالح اقتصادية، وسمسة ووكالات وغيرها. ومن المعروف أيضاً أن إيران استطاعت عبر السنين التغلغل في مفاصل المؤسسات العسكرية والأمنية، وحتى في بعض مؤسسات الدولة، وهذه كلها أوراق من المتوقع أن تستخدمها إذا ما أخرجت من الملف من دون الاتفاق معها وإعطائها حصة من النفوذ أقله في الجانب الاقتصادي، حيث لا تمنع الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك، لكن من المهم حل مشكلة التوسع الإيراني في المنطقة في سياق حلول شاملة لكل الملفات التي تلعب فيها إيران دوراً تخريبياً، وتخليها عن مشروعها وتصدير ثورتها وميليشياتها، وهذا احتمال من غير المؤكد حدوثه، عندها تفقد أوراق القوة الإيرانية في سورية مفعولها، وقد يتبخر جهدها على الصعيدين العسكري والثقافي في سورية.

الدولة الإقليمية الأخرى التي يمكن أن تعيق نجاح الحل السياسي هي تركيا، مع مراعاة اختلاف وضعها وتوجهاتها عن إيران على الرغم من أن لها حلفاء في الداخل السوري على مستوى الفصائل المسلحة، أو على مستوى التمثيلات السياسية للمعارضة، وامتلاكها قوات على الأرض تتركز على الحدود السورية التركية وفي محافظة إدلب. وهناك سببان قد يدفعان تركيا إلى اتخاذ موقف سلبي من الحل المتوقع إذا لم تشارك في صنعه وتضمن مصالحها المحددة؛ أولهما منع تموضع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وأذرعته العسكرية ومنها قسد، الذي تعده تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني التركي، إذ أنها لن تسمح له بإقامة كيان تحت أي صيغة، وتشاركها في ذلك كل القوى السورية، وثانيهما مصالحها الاقتصادية وبخاصة في الشمال السوري ومحافظة حلب، وفي هذه الحالة فإن حجم الممانعة التي قد تواجهها تركيا ستكون ضعيفة سواء من الدول المتدخلة أم من الأطراف السورية.

لن تشكل تركيا معوقاً، وفي أسوأ التقديرات قد لا تكون متحمسة للمساعدة في إنجاحه من ناحية المتطلبات المادية لإعادة الإعمار المتوقعة منها، لكنها ستكون مفيدة إذا تطلب الأمر إرسال قوات عسكرية

تحت راية الأمم المتحدة أو الجامعة العربية لتأمين الاستقرار وتثبيت قوة النظام الجديد وبسط سيطرته على الأرض، وملاحقة الميليشيات وأمرء الحرب وغير ذلك.

على الصعيد الدولي يتوقع كثير من الساسة والمتابعين أن يمضي الحل السياسي بتوافق أميركي روسي وفق القرار 2254 برعاية أممية، وفي هذه الحال فليس من مصلحة الروس عرقلة الحل السياسي، لكنهم سيحاولون ترجيح كفة النظام ما أمكنهم بحسب التطورات العملية، لكن في حال وافق الحل السياسي التوجهات الأميركية وحلفاءها، وكانت روسيا طرفًا هامشيًا في إقراره ومتابعته، وهذا احتمال وارد إذا أفضت إليه المساومات الروسية مع الغرب في مجمل الملفات الكثيرة العالقة بينهما، فإن إعاقتها ستكون ضعيفة، لأنها تفتقر إلى الوجود العسكري على الأرض، وقد عجزت عن كسب حلفاء في الداخل من قوى سياسية أو اجتماعية ذات شأن، وسوف تقتصر إعاقتها إن حدثت، على التشويش السياسي وعرقلة القرارات الدولية التي قد تقتضيها الحالة السورية الجديدة، بينما يتوقع من الصين -التي تجنبت التدخل المباشر والحضور العسكري في الصراع السوري- أن تحاول المساهمة الواسعة في إعادة الإعمار بوساطة شركاتها وقدرتها على التمويل، وذلك ضمن استراتيجيتها المعتمدة في مستوى العالم بالتمكين من البوابة الاقتصادية والقروض المسهلة، وكسب مزيد من الأصدقاء في مستوى العالم.

في المستوى الداخلي سيواجه الحل السياسي جملة واسعة من التحديات والإعاقات، ربما سيكون أثرها سلبياً درجة كبيرة، وقد تجعل الهدوء وشيوع الاستقرار الأمني والاجتماعي مطلباً لن يكون إدراكه بالسهولة المرجوة، إلا إذا توافرت إرادة مجتمعية وسياسية فاعلة وتعاون دولي واسع، ولعل من أولى تلك التحديات تحدي جمع السلاح ووضعه تحت يد الدولة، وتفكيك الميليشيات التي ظهرت على هامش الصراع، سواء كانت تتبع للنظام بشكل مباشر أو غير مباشر، أم تتبع لدول متدخلة ساهمت في تدريبها وتسليحها وتمويلها. ويمكن إذا انخرطت الدول الممولة لهذه الميليشيات في الحل السياسي أن تسهل عملية تفكيكها، أما فصائل المعارضة المسلحة التي تتكون من عناصر سورية فمن المفترض أن تنخرط في الحل، وأن تكون قابلة لاندراجها في محتوياته، وأن تسلم سلاحها، وأن يندمج جزء من عناصرها -بخاصة الضباط وصف الضباط الذين انشقوا- في سياق الثورة، في مؤسستي الجيش والأمن، ويعود القسم الأكبر منهم إلى حياته المدنية. وإذا كان من بين تلك الفصائل أو الأفراد من يرفضون الحل لغايات خاصة، فهؤلاء تجب مواجهتهم، أما العناصر غير السوريين ينبغي إخراجهم، ومن يمكن اعتقاله منهم ينبغي تسليمه إلى دولته التي جاء منها. أما الفصائل التي تتبنى مشاريع عابرة للوطنية يفترض أن تكون خارج هذا الحل، وأن تجرد من سلاحها، ولإنجاز هذه المهام، التي لن تكون سهلة، سيكون هناك حاجة إلى الاستعانة بقوات أممية مخولة بمثل هذه المهام. بالنسبة إلى السلاح المنتشر في يد أفراد، يجب تحديد مهلة زمنية وتعويض مادي لحامليه بغية تسليمه، وبعد انقضاء المدة يعامل بوصفه سلاحاً غير شرعي يستوجب الملاحقة القانونية، مع الأخذ في الحسبان أن مثل هذه التجربة كانت نتائجها جد محدودة في أفغانستان وفي العراق على الرغم من اختلاف الظروف، لذا لا بد من ردها بوسائل وآليات إضافية رادعة، فالسلاح والميليشيات تعتاش على الفوضى وغياب السيطرة الحكومية، في حين إن الحل السياسي يسعى إلى إعادة الأمور إلى نصابها في ظل دولة وقانون. وأخيراً في هذا السياق يفترض ألا تكون الإدارة الذاتية التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية جزءاً من الحل السوري، فالحزب لم يخف في مراحل سابقة محاولته فرض إرادته ومشروعه على سورية المستقبلية أقلها الفدرالية، ولو أنه قد تراجع حالياً عن الإفصاح العلني عنها، نظراً إلى تغير اتجاهات الريح التي لم تعد مواتية له، كما أنه من الضروري أيضاً فصل مشروعه عن حقوق الأكراد في سورية، الذين يجب أن ينالوا في التأسيس الدستوري المستقبلي حقوقهم السياسية والثقافية في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً ودولة حق وقانون ومواطنة.

## 2. تحدي الاستقرار وعودة الحياة المدنية

يُعدّ الاستقرار بمعناه الشامل وديمومته استحقاقاً وشرطاً لا بد منه كي تطوي سورية صفحة الصراع وتنطلق في عملية إعادة البناء الشامل. إنه التحدي الأصعب، ويقع تثبيته على عاتق السوريين في الدرجة الأولى إذا ما أجمعت خياراتهم وإراداتهم على إعادة بناء سورية المستقبلية، ونقطة البدء هي إنهاء حالة العسكرة ونزع السلاح من يد الميليشيات والأفراد، ووضعه تحت تصرف الدولة، فالعسكرة لا تتعايش مع الحياة المدنية تحت أي مسمى، وهنا تبرز أهمية قناعات الأفراد والجماعات بضرورة مغادرة فكرة العسكرة والتعويل عليها في ضمان الأمان، هذا الأمان الذي يجب أن يوكل إلى قوة الدولة والقانون بعد إقرار مبدأ العدالة الانتقالية أو معه، ما يشمل (الملاحقات القضائية، ولجان التحقيق، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات التي كانت مسؤولة عن الانتهاكات)، وغايتها تمكين الفئات التي تعرضت للانتهاكات، وتضررت مادياً أو معنوياً من الوصول إلى حقوقها، إما في صورة تعويض مادي أو معنوي ورمزي كالاعتذار العلني، أو إحياء ذكرى وما إلى غير ذلك، ومحاسبة من ارتكبوا جرائم بحق السوريين، سواء كانوا ممن أصدر الأوامر بحسب مواقعهم في سلم المسؤولية والقرار، أم ممن نفذوا تلك الأوامر. وفي حال بقي القضاء الوطني عاجزاً عن القيام بدوره، يمكن إسناد الملاحقات القضائية إلى المجتمع الدولي ومحكمة الجنايات الدولية من خلال إنشاء محاكم خاصة لهذا الغرض، وأيضاً إذا بقي الفيتو الروسي وربما الصيني عائقاً أمام إحالة مجلس الأمن ملف الجرائم المرتكبة إلى محكمة الجنايات الدولية، يمكن لحكومة المرحلة الانتقالية في حال إقرارها ومباشرتها العمل، أن توقع باسم الدولة السورية على بروتوكول تشكيل المحكمة وتكليفها بحسب ولايتها القضائية بالتحقيق ومقاضاة مرتكبي جرائم الحرب،<sup>(1)</sup> وقد يكون من الصعب أن تكون هذه العدالة المطلوبة شاملة في المراحل الأولى تماشياً مع ما يقتضيه ترتيب الأولويات، ونظراً إلى احتمال أن يكون لها معارضون ومعرقلون أكثر ممن سوف تتضرر مصالحهم، أو يلحقهم شيء من التبعات، لكن لا يجوز التخلي عن العدالة الانتقالية تحت أي ظرف، ليس فقط لأنها بوابة الاستقرار والمصالحة المجتمعية والسياسية- حتى لو بدأت هذه المصالحة في نطاق ضيق ثم توسعت بعد ذلك تدريجياً مع رسوخ حالة الاستقرار وتقدم عملية البناء- «لأن الحق في معرفة الحقيقة، وكشف الظروف التي جرت فيها الانتهاكات، والأسباب التي تقف وراءها، ومعرفة مرتكبيها وتعريتهم»<sup>(2)</sup>، هو بحد ذاته حق إنساني وقانوني وأخلاقي.

تأتي لزومية الاستقرار لتفعيل عملية إعادة بناء الحياة السياسية انطلاقاً من حقيقة أن الصراع وقعقة السلاح وانتشار الحواجز الأمنية، قطعت أوصال الحراك المجتمعي، وحدت من حركة التنقل على الطرقات العامة؛ فالحركة لم تعد آمنة بسبب عمليات الخطف والقتل أو المضايقات، كما ألقى الاستنفار الأمني بظلاله على كل نشاط، ومما لا يخفى أن إعادة البناء هذه وترميم الخراب السياسي يحتاج إلى فضاءات مفتوحة وحرية حركة ولقاء الناس وإطلاق الحوارات والمبادرات، والمساعدة في المراجعات الضرورية التي من المفترض أن يجريها كل طرف انخرط في الصراع لإعادة شيء من التفاعل المجتمعي، فالبشرهم ميدان السياسة، وإلا سيبقى كل جهد على هذا الصعيد مجرد أفكار لا يمكن توقع أوائها. ثم هناك مشكلة عودة اللاجئين أو القسم الأكبر منهم، كذلك عودة النازحين في داخل البلد إلى بيوتهم وأراضيهم ومصالحهم، لأنهم سيكونون عاملاً فاعلاً في عملية البناء هذه، أقله بحكم المعاناة التي عاشوها، وبحكم حقهم في قول كلمتهم في سورية التي يرغبون فيها، واستعدادهم لأن يكونوا مواطنين فاعلين فيها.

(1) - بحث في العدالة الانتقالية للكاتب والباحث رياض علي منشور في المركز الكردي السويدي في 2007/4/21

(2) - مستقبل العدالة الانتقالية للباحث محمد دريد - منشور في موقع الحركة النسوية الجديدة في 2020/7/13



### 3. تحدي التغلب على الاستقطاب المجتمعي ومحاصرة الرغبة في الانتقام

من التحديات الأخرى التي قد تبرز رغبة الأشخاص الذين لحق بهم الأذى أو فقدوا بعض ذويهم، أو دمرت أو نهبت ممتلكاتهم، في الانتقام ممن ارتكبوا انتهاكات سواء كانوا معروفين ومحددين، أم مجهولين. لن تكفي الوعود والتطمينات لنزع ومحاصرة هذا الميل، ولعل إقرار مبدأ العدالة الانتقالية يمكن أن يشكل خطوة على طريق تهدئة

مثل هذه المشاعر، كما يمكن أن يساهم إصلاح القضاء وتفعيل القانون وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية أو مؤسسات الضبط الأخرى، التي مارست الانتهاكات في تبديد الرغبة في الانتقام، وترك القضاء يأخذ دوره في إحقاق الحقوق ورد المظالم لأصحابها.

لا مندوحة من العمل الدؤوب من أجل إعادة تفعيل الحياة السياسية بعد الحصار والتضييق الذي عانتها في العقود الماضية، وطرد ثقافة الخوف والشك والريبة وضعف الثقة في العمل السياسي التي حرص عليها النظام وعممها؛ فهذا مدخل بناء لمغادرة العلاقات ما قبل الوطنية التي عوقت -من بعض النواحي- مسيرة التقدم والحداثة بحكم تقليديتها، ولعل أهم رافعة في هذا المنحى -إضافة إلى التأسيس القانوني في الدستور السوري المنشود وضمان حرية التنظيم والتعبير- التشجيع على عملية التنظيم الاجتماعي، وتعميم منظمات المجتمع المدني وتفعيلها على حساب المجتمع الأهلي؛ ذلك أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي العام، وتعزيز الاندماج المجتمعي الذي يشكل رافعة دولة المواطنة، ومما يساعد في هذا الاتجاه أن تراجع كافة الأطراف التجربة الماضية، وتعري العوامل التي أدت إلى الاستقطاب الاجتماعي الحاد الذي كشفت عنه الثورة السورية، وتغادر الماضي الذي عممه الاستبداد، وتفتح على مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

من العوامل التي تساعد على إنجاز نتائج مثل هذا التوجه الضروري لتسريع عودة المجتمع إلى حياته الطبيعية، عقد ندوات لهذا الغرض. هذه الندوات يمكن أن تبدأ بالراغبين ثم تتوسع تدريجيًا، حتى لو واجهت بعض التوتري في البدايات. وفي هذا السياق وفرت غرف التواصل الاجتماعي الافتراضية خدمة على هذا الصعيد، ولو أن مردودها ما زال ضعيفًا، وهذا يعود في جزء منه إلى استمرار الصراع، وفي جزئه الآخر إلى غياب الخطة المحددة أو البرنامج الذي يوجه الحوارات، لذلك يأخذ هذا الجهد شكل دردشات أو تبادل آراء متفرقة في أحسن الأحوال.

عرفت المجتمعات التي تعرضت لخضات عنيفة -تتشابه مع ما حصل في سورية- عددًا من الوسائل والمبادرات لمحاصرة الرغبة في الانتقام سواءً الفردي منه أم الجماعي. ففي بعض دول أوروبا الشرقية التي خرجت من الفضاء السوفييتي، وبعد انكشاف حجم الخراب الذي زرعت المخابرات بين أفراد المجتمع، كانت هناك فكرة الاعتذار غير العلني بين طرفي الإساءة، وفي جنوب أفريقيا كانت هناك الحقيقة والمسامحة، ويمكن أن تكون الحقيقة والمساءلة هنا لمستوى أعلى من الانتهاكات، وفق ما يقره القضاء أو العدالة الانتقالية.



#### 4. النخب السورية وتحدي تحديث العقل السياسي السوري

يعول عادة على النخب في أي مجتمع لإنتاج الثقافة والفكر، كما يفترض بها أن تختزن ضمير الأمة وناموسها الأخلاقي والقيمي، من خلال انحيازها البدهي إلى قضايا الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، لكن الثورة السورية وتجربة الصراع الدائر كشفت أن النخب السورية تعاني خللاً بنيويًا حادًا عن وظيفتها الأساس التي تصدت لها، وذلك من خلال اصطفاقاتها التي تموضعت بفيها، بما يتوافق والاصطفافات المجتمعية التي أفرزها الصراع أو كشفها. مما لا شك فيه أن النظام الاستبدادي، الذي أناخ بثقله على صدر السوريين ستة عقود، قد فعل فعله في هذه النخب، وأورث أغلبها التزلف والحياد عن الحق والحقيقة، إما بدافع الخوف أو المصالح الضيقة، أو نتيجة الحصار الذي مارسه على كل من لم يندرج في منظومته. لكن على ما يبدو لعبت أسباب أخرى، ربما لها علاقة بالتجربة التاريخية وطابعها التقليدي، دورها في تكوين هذه النخب وفاعلتها. فعلى سبيل المثال لم يسجل -إلا في حدود ضيقة- أن انتقدت هذه النخب ظاهرة الانقلابات العسكرية، فما هي الدوافع التي تجعل نخبًا فكرية وسياسية وثقافية تتصالح مع فكرة الانقلابات أو التعويل على دور العسكر في مواجهة التحديات التي تواجه البلد سواءً لجهة التحديات الخارجية، أم لجهة تحديات التنمية والتحديث في المستوى الداخلي، ولماذا لم يجرِ التنبه إلى الخراب الذي أحدثه العسكر في الدول التي تحكموا فيها وحكموها بالحديد والنار؟

لا يمكن للحياة السياسية أن تستقيم وتكون فاعلة من دون نخب فاعلة وحاملة لوعي تاريخي وكوني وحديث، وعليه فإن النخب السورية عليها أن تتصدى لتحديين اثنين؛ أولهما تحد ذاتي يخرجها من الحالة التي آلت إليها، وثانيهما تحدي المساهمة الفعالة في إعادة بناء الحياة السياسية وتنشيط الحقل السياسي، فهي اللبنة التي لا بد منها للبناء، وعلى عائقها يقع عبء إنتاج خطاب سياسي جامع ومتحلل من الأيديولوجيا والرغبات، ويكون الحوار واحترام الرأي الآخر من أهم أدواته، خطاب متجاوز للمحلية ومنفتح على العالمية بمشكلاتها وهمومها وإنجازاتها على كافة الصعد.

الآن بعد هذه التجربة المرة التي عاشتها سورية، وفي سياق إعادة بناء الحياة السياسية التي لن تبدأ قطعاً من الصفر، إذ هناك تجربة طويلة تختزن كثيراً من التراكمات الإيجابية التي يمكن تحقيق نتائجها، سوف تواجه الأحزاب التقليدية تحدي قدرتها على التكيف مع المرحلة الجديدة لتكون أحزاباً متخففة من الحملات الأيديولوجية لحساب السياسة والبرامج السياسية المرورية التي تتساق مع تطورات الواقع، ومتحللة من البنى التنظيمية الصلبة لمصلحة بنى يجمعها إطار فكري عام وبرامج مرحلية، وكل حركة أو حزب أو ناشط لا يستطيع أن يتكيف مع متطلبات المرحلة المقبلة فإنها ستدفعه إلى هوامش الحقل السياسي. وهنا يبرز دور النخب في إنتاج الخطاب السياسي الملائم، والبرامج السياسية المبنية على قراءات متأنية وموضوعية للواقع العياني وللعلاقات الدولية ودور سورية فيها، فهل ستكون نخبنا على مستوى هذا التحدي؟ هذا ما يراهن عليه السوريون.

#### 5. تحدي بناء حياة ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة

إن توق السوريين للحرية والانعتاق من سطوة الاستبداد، والرغبة والتصميم على استعادة دورهم وواجبهم في المشاركة في الحياة السياسية المحرومين منها، كانت أهم روافع الثورة التي انطلقت في 2011، وكسر حلقة الاستبداد القائمة على حكم الحزب الواحد والقائد الأوحده واللون الواحد، وحلم الانطلاق نحو

مستقبل أفضل.

قد لا يقف التحدي عند الأفكار التي تنظر لحياة ديمقراطية مستقرة وحكم تداولي وانتخابات حرة ونزيهة موثوق فيها من خلال المجرى العملي الذي يمكن أن تسير عليه، أنتج كثير من الرقابة القضائية القادرة على ضمان تلك النزاهة في المستوى النظري، لكن التحدي الحقيقي هو الكيفية والآليات التي يمكنها أن تكسر الاستقطاب الاجتماعي القائم، ونزع الفردية من قناعات الأفراد لمصلحة الهم الاجتماعي العام والتفاعل المجتمعي الإيجابي، وبافتراض أن الحل السياسي المنتظر تبعته حالة معقولة من الاستقرار وانطلاق عمليات البناء والحد من العراقيل والمعوقات المتوقعة- وهذا محض افتراض حتى الآن- فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق يدور حول الآليات العملية لضمان فاعلية مجتمعية وسياسية تعيد حضور السوريين في قضيتهم، وتساعد في وضع الأسس التي يبنون عليها مستقبلهم، وهنا بعض الآليات المساعدة:

أ- تفعيل المشاركة المجتمعية، ومغادرة حالة العزوف والخوف التي عمل عليها النظام طويلاً، وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني في تعميم ثقافة المشاركة والتنظيم الاجتماعي الذي يوسع بدوره عدد وفعالية هذه المنظمات من خلال انخراط مزيد من الأفراد في منظمات لكل قضية صغيرة كانت أم كبيرة؛ فكلما تعمقت وتوسعت فكرة التنظيم الاجتماعي، زادت الفاعلية المجتمعية، وفتحت مزيداً من الآفاق أمام تطور المجتمع. إن الوعي بالحقوق والنضال من أجل تحصيلها والدفاع عنها يشكل جوهر وغاية المشاركة المجتمعية، فلا أحد يمنحك حقوقاً لا تدرك أهميتها ولا تسعى إليها.

ب- عادة الاعتبار للسياسة ودورها

لقد عمد نظام الاستبداد على الدوام بغية ضمان استمراره إلى تجفيف الحقل السياسي بملاحقة الناشطين وسجنهم، أو قطع مصادر أرزاقهم وحتى تصفيتهم، كما حرص من خلال سنوات السجون المديدة وغير المبررة على إيصال رسالة تخويف لكل المجتمع، مفادها أن ممارسة السياسة خارج القنوات التي يفتحها ويديرها النظام رجس يجب اجتنابه، حتى أوصل الناس من خلال تعميم ثقافة الخوف إلى قناعة أن من يمارس السياسة كالبابض على جمرة من نار كبيرة التكلفة كارثية النتائج؛ ومن هنا نشأت حالة العزوف، وتجنب الناس السياسة حتى على سبيل التداول الشفهي حول الهم العام، فنصح المجتمع وانتشرت ثقافة النفاق والتزلف والخلاص الفردي. وعليه يكتسب هذا التحدي أهمية كبيرة بحكم دور السياسة المحوري في إدارة العلاقات في داخل المجتمع وعلاقته بالعالم الخارجي وبتطوير البلاد وتنميتها. وقد يكون من الصعب توقع أن تنقلب مفاهيم الناس بشأن هذا الموضوع بين عشية وضحاها، فالناس يعولون على ما تفرزه التجربة الواقعية، أكثر من اندفاعهم خلف التبشير أو الوعود على أهميتها. لكن من العوامل التي تساعد على تغيير قناعات الأفراد، وتدفعهم إلى الانخراط في حقل السياسة وفعاليتها، وجود حالة استقرار أمني وسياسي، إضافة إلى حماية قانونية تضمن حرية التنظيم والتعبير، وظهور أحزاب حديثة تمثل هموم الناس وتقدم برامج وحلولاً واقعية لها، كما توفر نمواً اقتصادياً متصاعداً وتوسعاً للطبقة الوسطى، كونها الطبقة التي ترفد المجتمع بالخب التي تشكل لولب الحراك المجتمعي وفي مقدمته الفاعلية السياسية.

ج- طبيعة النظام السياسي الجديد

يفترض بالحل السياسي المنتظر أن يحدد طبيعة النظام القادم (رئاسي- نصف رئاسي- برلماني)، وهذا الموضوع في كل الأحوال متروك للدستور القادم. ويتركز النقاش حالياً حول النظامين البرلماني

أو نصف الرئاسي، لكن حظوظ النظام البرلماني أكبر، حيث تراجعت حظوظ النظام الرئاسي كثيرًا لأنه كما بينت التجربة وصفة متقنة لترسيخ الاستبداد، لكن أيًا تكن طبيعة النظام الجديد، ستلعب دورًا مهمًا في صيرورة الديمقراطية وترسخها في الحياة السياسية عمليًا؛ إذ يجب ألا تؤول هذه الديمقراطية إلى ديمقراطية صناديق الاقتراع، فالصناديق الانتخابية عمل إجرائي لا يختصر الحياة الديمقراطية. من جهة أخرى، من الخطأ الركون إلى مصطلح الأغلبية والأقلية العدديين، فهذان مفهومان أنتجهما التاريخ الاجتماعي، إذ يجب التركيز على الأغلبية والأقلية السياسيتين، لأنهما تمثلان الخيارات المجتمعية التي تخدم بدورها فكري التطور والنمو، وينبغي أيضًا ضمان حضور المعارضة في بنية السلطة (الحكومة) من موقع المعارضة، بما يمكن من عدها سلطة ظل، كي تمارس دورها الرقابي على عمل السلطة، وأخيرًا لا بد من ضمان الدستور لحرية الصحافة نظرًا إلى دورها المهم في صناعة الرأي العام والرقابة وملاحقة وفضح مكامن الفساد والخلل.

## 6. حدي التغلب على الجريمة المنظمة والجريمة عمومًا

قد لا تكون لفكرة التغلب على تحدي الجريمة علاقة مباشرة في عملية إعادة بناء الحياة السياسية، لكن منطق الأشياء يرينا تلقائيًا أن البناء السياسي الناجح والفاعل يحتاج إلى مجتمع معافي، لا تنخره الجريمة، ولا تغرقه روح الفردية وعدم الاكتراث؛ إذ تؤكد الوقائع أن تعقيدات الصراع وحجم التدخل الخارجي وانتشار الميليشيات القادمة من كل حذب وصوب، فضلًا عن مدة الصراع، ساعد على جعل سورية مرتعًا لعصابات الجريمة المنظمة وغير المنظمة، ولم تعد الجريمة محلية الطابع ومحدودة بعمل مجموعة صغيرة من الأشخاص، بل تمددت جغرافيًا، وامتلكت هيكلية تنظيمية معقدة تقف وراءها تنظيمات ودول، وتشابكت في علاقات مع مافيات أخرى على مستوى العالم، وباتت الجريمة تأخذ منحنيين، أحدهما داخلي، تمثل في عمليات الخطف من أجل الفدية، أو تزوير الوثائق أو تنفيذ التصفيات المأجورة، أو السرقات والسطو من أجل المال، أو عمليات تهريب الأفراد المطلوبين من طرف جهة فاعلة في منطقة ما إلى منطقة أخرى أو إلى خارج الحدود. ويتبع بعض هذه المافيات لجهات حكومية تتعاون فيما بينها حتى لو كانت في حالة عداء وحرب. أما المنحى الثاني فيتمثل في عمليات أعقد كتهريب المخدرات والآثار والأعضاء البشرية. وهنا يبرز دور حزب الله اللبناني ومن يتعاون معه من المتنفذين أو الأجهزة الأمنية في تهريب المخدرات التي يصنعها (الكبتاغون والحشيش) إلى كافة دول العالم. لقد أصبحت سورية مصدرًا ومستهلكًا للمخدرات بعد أن كانت معبرًا، وليس أدل على ذلك من الشحنات الكبيرة والمتكررة التي ضبطت في إيطاليا واليونان ومصر والسعودية وما سيأتي لاحقًا. أما على مستوى الآثار فقد نشطت الميليشيات الإيرانية والروس وداعش والنصرة وبعض توابع النظام إضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي في نهب وتهريب الآثار، وكذلك تهريب الذهب إلى خارج البلاد.

يرتبط توسع الجريمة وانتشارها بنوعها بحالة الفوضى وغياب القانون، وتواطؤ وتراخي الأجهزة الأمنية، والبحث عن مصادر تمويل للميليشيات التي استقدمت من الخارج، أو تلك التي نشأت بفعل الصراع أو على هوامشه، الأمر الذي بات يشكل خطرًا على حاضر السوريين وتحديًا لمستقبلهم، ليس من السهل السيطرة عليه.

ترتبط مواجهة التحدي الذي فرضه انتشار الجريمة في الدرجة الأولى بالحل السياسي المنتظر، وخروج القوى والميليشيات الوافدة، كما أن تقدم حالة الاستقرار وتفعيل القضاء وقوى الشرطة وبقية الأجهزة

المعنية التابعة للدولة، ومحاصرة الفساد بقوانين وإجراءات رادعة، كلها عوامل تساهم في مواجهة هذا التحدي، وأيضاً يلعب الأفراد دوراً مهماً في الكشف عن هذه المافيات وطرائق عملها وفضحها. ومن المؤكد أن مافيات الجريمة المستفيدة من حالة الفوضى ستكون عاملاً معيقاً وسوف تحاول إفشال الحل السياسي وتعيق عودة الاستقرار، كما يمكن أن تستخدمها الدول التي قد تتضرر من الحل في محاولات تعطيله؛ إما بالأعمال العسكرية كالإغتيالات والتفجيرات وإشاعة الفوضى، أو بتصعيد وتيرة الجريمة وإضعاف الثقة بنجاح الحل، وقد تبدو ضرورة الاستعانة بقوات أممية في المرحلة الانتقالية عملية لا مناص منها بحكم حجم التحديات القائمة والمتوقعة وتعددتها.

## 7. تحدي تأثير الدول الإقليمية في طبيعة النظام المقبل

من الطبيعي في عالم الدول أن تحاول كل دولة، في عملية تبادلية لكنها غير متكافئة عموماً، التأثير في الدول التي تعنيها؛ سواء بسبب قربها الجغرافي أم لتشابك العلاقات التاريخية والثقافية أم للمصالح والمطامع الاقتصادية. ويتوقف مدى هذا التدخل ومحاولة تحصيل النفوذ على قدرة كل دولة وإمكاناتها، وعلى مدى مناعة وتماسك وضع الدولة الأخرى المستهدفة بالتأثير. تعيش سورية سنوات عصيبة من الصراع والدمار والتدخل الخارجي الذي استدعاه النظام أو جاء بوصفه ردة فعل على تدخل المتدخلين الآخرين أو بحثاً عن مصالح مستجدة -أو دفاعاً عن مصالح كانت قائمة وباتت مهددة بالضياع، أو ادعاءً بالتحسب لتداعيات الصراع على وضعها الخاص- هذا التدخل تحول إلى احتلال تفرض فيه كل دولة توجهاتها وطلباتها في كافة المستويات، من دون أن يستطيع النظام أو حتى المعارضة الحديث عن مصالح السوريين كما يرونها؛ ما زاد من تعقيد الصراع وصعب إمكانات حله بحكم تضارب المصالح والأهداف. ومع ذلك لا بد أن يكون هناك حل سياسي يوقف هذا الصراع، تلوح تباشيره الآن في الأفق القريب، وسوف يتحمل الحكم الجديد الذي سيقود المرحلة الانتقالية العبء الأكبر من هذه التحديات، ومن المنطقي أن تأتي المرحلة الأصعب بعد وقف الصراع وانطلاق عملية البناء، ستكون البلاد فيها واقعة تحت ضغوط خارجية متعددة الاتجاهات فضلاً عن تحديات البناء الداخلي. ولعل محاولة تتبع تلك التدخلات والضغوط الخارجية ستقودنا إلى التدخل الأشد خطراً ألا وهو التدخل الإيراني، وهذا يتوقف على مدى حضور إيران في الحل السياسي المنتظر سلباً أو إيجاباً، إذ تشكل في الحاليتين ضرراً وخطراً على مستقبل سورية. وقد تطرقنا في موضع سابق إلى أبعاد ومخاطر التدخل الإيراني بحكم البنية المجتمعية والثقافية التي استطاعت إيران بناءها في سورية على مدى عقود، لكن الأخطر أذرعها الميليشياوية التي جلبتها من الخارج أو تلك التي بنتها ودربتها وسلحتها من السوريين. إن الميليشيات المحلية هي الأخطر كونها تشكل قبيلة موقوتة زرعت في داخل المجتمع، وسوف تكون عنصر إيذاء وفوضى كلما سنحت لها الفرصة إذا لم يتمكن السوريون في بيئتهم من محاصرة وملاحقة هذه الميليشيات بالتعاون مع قوى الدولة أو بمساعدة قوى خارجية قد ترسلها الأمم المتحدة لمساعدة الحكم في المرحلة الانتقالية. ويتوقع تدخل طرف آخر ربما لا يسهل العملية الانتقالية هو الطرف التركي، في حال تجاوز المعلن من مواقفه في الملف السوري الذي يركز فيه على حماية أمنه القومي بمنع قيام كيان كردي بأي شكل في شمال شرق سورية -الهدف الذي سعى إليه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سابقاً- أو البحث عن مصالح اقتصادية، لكن توجهات حزب العدالة والتنمية لا توحى أن المواقف التركية مستقبلاً يمكن أن تقف عند حدود المعلن. أما بخصوص التدخلات العربية، بخاصة تلك الدول التي تدخلت مباشرة في الملف كبعض دول الخليج ومصر، وتراجع تدخلها لأسباب غير معلنة، فإن عودتها ستكون إيجابية وضرورية في المرحلة الانتقالية بسبب مشاركتها الفاعلة في إعادة الإعمار نظراً إلى قدرات الخليج المادية وخبرات مصر،



لكن الأهم على هذا الصعيد هو أن تكون العنصر الفاعل في أي قوة تنتدبها الأمم المتحدة أو الجامعة العربية لمساعدة الحكم الانتقالي في بسط سيطرته وفرض الاستقرار الأمني. هذا التدخل الإيجابي المطلوب من الدول العربية ممكن الحدوث لكنه لا يجب أن يغطي على الوجه السلبي لتدخلها في الوضع السوري على الصعيدين السياسي والثقافي، فلا يخفى أن كل الأنظمة العربية لم تكن متحمسة لثورات الربيع العربي، وعلى وجه الخصوص الثورة السورية، فالتباين في آليات الحكم واستبدال الأنظمة العربية في الدرجة الأولى فروق في التطبيق لا في النوع، ومن الطبيعي ألا يكون لها مصلحة في قيام نظام ديمقراطي في سورية، ولديهم الوسائل والإمكانات للتأثير في مستقبل السوريين وخياراتهم السياسية. وإذا كان من طبيعة الأمور أن يتوقع تدخل الدول الإقليمية، سلباً أو إيجاباً في مسار عودة السوريين إلى حياتهم السابقة، وبناء النظام السياسي الذي يلائمهم، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا يدور حول الآليات فاعليات التي تمكن الشعب السوري من تطويق تلك التدخلات والتخفيف من تأثيرها.

لقد بينت تجربة السنوات السابقة والصراع الدامي والمكلف أنه من غير الممكن أن يسيطر أي مكون سوري على بقية المكونات بإرادة دولية، وأن ما أتاح تفرد البعث ومن تحكّموا منه في السلطة، بحكم توازنات دولية لم تعد قائمة وغير قابلة للتكرار، وأن تطلع أي طرف سوري إلى استدعاء طرف خارجي أو الاستقواء به سوف يقابله تدخل لمصلحة الطرف الآخر، كما أن التنوع السوري لا تلائمه أنماط الحكم القائمة في المحيط الإقليمي بحكم التجربة التاريخية، بدليل أن سورية لم تستقر بشكل راسخ منذ استقلالها، ولم يحصل نظام البعث على الشرعية التي سعى إليها بقوة الأمن والعسكر. وفي ضوء المراجعات التي يتوقع أن تجرّبها كافة الأطراف، فإن خيارات السوريين المتاحة للحد من محاولات تأثير الآخرين في المستقبل السوري أو التحكم فيه، مرتبطة بتجاوز حالة التصدع والاستقطاب المجتمعي، والتفاعل مع المرحلة الانتقالية سواءً لجهة الانخراط الإيجابي في محتوياتها والعمل على إنجازها، أم حتى من موقع المعارضة، بغاية تصويب ما قد يظهر من أخطاء أو انحرافات، والمراهنة على مستقبل ديمقراطي يلي هذه المرحلة، والتنبيه إلى أنه حيث تحل إيران محل الخراب، سواءً كان تدخلها عسكرياً أم ثقافياً أم اقتصادياً، ومن الضروري للسوريين أن ينفثوا على محيطهم العربي الشعبي، وعلى كل دولة تقدم لهم العون والمساعدة وتحترم خياراتهم، لكن مع كل اليقظة لحراسة تجربتهم.

## ثامناً: المحور الرابع رؤية سياسية وإدارية لسورية المستقبل

حوّلت السلطة السورية الدولة، منذ انقلاب البعث في 8 آذار/ مارس 1963، من فضاء عام لكل المواطنين إلى فضاء خاص لأهل الولاء للسلطة الأمنية. وهنا تكمن أهمية تقديم رؤية سياسية أخرى لسورية المستقبل، تتمحور حول أسئلة السياسة الرئيسة: تأكيد حيادية الدولة بوصفها دولة كل مكوّنات المجتمع السوري، وخيارات شكل النظام السياسي، والنظام الإداري للنظام السياسي الجديد، والتعاطي مع أسئلة الدولة والمواطنة والحريات العامة والفردية، والسياسة الخارجية التي تخدم مشروع إعادة بناء سورية الجديدة. وفي سياق هذه المقاربة ندرك، بعد الدمار المجتمعي التي شهدته سورية بخاصة منذ 2011، الصعوبات التي ستكتنف المرحلة الانتقالية، أي مرحلة التحول الديمقراطي، وهي من أهم مشكلات سورية المستقبل.

لقد انطلق الحراك الشعبي السلمي في آذار/ مارس 2011، بعد أن انعدمت الحياة السياسية والمجتمعية طوال خمسين سنة. ويمكن القول إنّ الحراك الشعبي، في أحد أهم أبعاده، كان يهدف إلى استرداد السياسة وممارستها.

فما هي المؤسسات الكفيلة بإنتاج حياة سياسية جديدة لكل مكوّنات الشعب السوري، وتكون مؤهلة لإعادة إنتاج الدولة الحديثة بما يحوّل حالة الفوضى الراهنة إلى عملية بناء لا تقوم على الصراع وإنما على عقد الوطنية السورية الجامعة؟ وما الذي ينبغي تغييره، وكيف نفكك الدولة الأمنية، وكيف يعاد إنتاج النظام السياسي الذي يؤسس لنظام ديمقراطي يؤسس للتغيير بكل مستوياته؟

لا شك في أنّ الأمر يتطلب إعادة هيكلة النظام السياسي، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وبناء جيش وطني حديث، إضافة إلى ضمانات لانتخابات نزيهة وعدالة انتقالية ومصالحة وطنية. وهكذا يبدو أنّ «إمكان السياسة في مجتمعنا مرهون بتغيير قواعد إنتاج السلطة وآليات اشتغالها وأشكال ممارستها»<sup>(3)</sup>.

### 1. الحياة السياسية المنتظرة في سورية المستقبل

مستقبل سورية مرهون بعملية انتقال سياسي حقيقي، تنهي نظام الاستبداد وتستبدله بنظام ديمقراطي. وبعد التغيير لا بدّ من إعادة تأسيس النظام السياسي، بداية من إعادة تنظيم الإدارة والحياة السياسية، بما يمكن من توليد مجتمع مدني فعّال وأحزاب سياسية مؤثرة تنال قدرًا كافيًا من ثقة المجتمع. والهدف هو (استعادة ثقة المواطن في الدولة)، ما يتطلب التوافق بين السوريين لإنشاء (قواعد جديدة)، وصولاً إلى «عقد اجتماعي جديد»<sup>(4)</sup>.

وتتطوي عملية الانتقال الديمقراطي في سورية المستقبل على تحديات عدة، إذ إنها استجابة لوضع

(3) - راجع [جاء الكريم الجبالي](#): السياسة ما بين الحكمة والعقل، موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة 18 أيار/ مايو 2020.

(4) - راجع برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سورية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة، الحوكمة السياسية - 2016.

مركب، يبدأ بالسياسة ولا ينتهي بالدمار المجتمعي وتخريب العلاقات الإنسانية بين مكونات الشعب السوري القومية والدينية والمذهبية، والتشكيك في أغلب المشروعات، وهيمنة الاختيارات الفردية الخاصة.

وفي هذا السياق، إذا لم تدرك قوى التغيير الصعوبات التي تكتنف المرحلة الانتقالية، وتبلور مقاربات للتعاطي المجدي مع هذه الصعوبات من خلال السعي إلى بناء التوافقات الوطنية، فإنّ تحقيق الاستقرار يبدو شبه مستحيل. أي يجب أن يدرك شباب وشباب سورية أن نجاح مرحلة التحوّل الديمقراطي «يتطلب توقّر مجتمع نجا من أغلب معوّقات الديمقراطية، ومن أغلب التشوهات المجتمعية التي تتناقض جذريًا مع منطلقات وأهداف وممارسات أي نظام ديمقراطي»<sup>(5)</sup>.

وهنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني، التي تعزز القيم الإيجابية بين المواطنين السوريين، من خلال إطلاق الحوار الوطني في القضايا التي تهم الشأن العام.

إنّ كارثة الشعب السوري تحتم اعتماد دستور عصري «يكفل حماية الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الجماعية والفردية، لكل السوريين على قاعدة المساواة بينهم»<sup>(6)</sup>. ومن أجل ضمان حياة سياسية حقيقية يمكن أن نستفيد من خبرة حركات التغيير الديمقراطي بمجموعة من الدروس، من أهمها:

1 – إنّ التحوّل الديمقراطي يحتاج إلى عمل تراكمي متواصل، ما يدعونا إلى عدم الوهم بالتغيير السياسي السريع.

2 – بوصف الديمقراطية عملية تراكمية، تعتمد على وجود الثقافة الديمقراطية، فليس ثمة ضمان أن يؤدي التغيير إلى تحقيق الديمقراطية مباشرة.

إنّ نجاح عملية التحوّل مرهون بتوقّر التوعية السياسية المكثفة لقطاعات واسعة من الشباب والنساء، وتشكيل «كتلة تاريخية»<sup>(7)</sup> واسعة من القوى السياسية العاملة من أجل نجاح هذا الخيار، والاستفادة من الدعم الدولي لما يخدم الخيار الديمقراطي، وقطع الطريق على قوى الثورة المضادة.

(5) - راجع علي محمد فخرو: النضال ضد معوقات الانتقال الديمقراطي، صحيفة «القدس العربي» 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

(6) - راجع نزار أيوب: [أفكار حول المبادئ الراسخة في دستور سورية المستقبلي](#) – موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 8 شباط/ فبراير 2018.

(7) - تعود فكرة «الكتلة التاريخية» إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي التي تبلورت لاحقًا في اللقاء التاريخي الذي جمع الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي الإيطالي، من أجل إعادة بناء إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية. ولا تمت الفكرة إلى «الجماهيرية» والحركات «التوليتارية» بصلة. وفي هذا السياق ليس من قبيل الترف الفكري الدعوة إلى ضرورة تطوير نسق سوري ديمقراطي مؤسس على مشروعية التعددية وحق الاختلاف يؤسس «الكتلة التاريخية السورية»، إذ إن العبرة ليست في تحقيق التحوّل الديمقراطي فحسب، ولكن في توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه.

وفي هذا التصوّر للتسوية التاريخية يندرج كتاب «نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية» (تحرير علي خليفة الكواري - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010).

## 2. خيارات شكل النظام السياسي

في مرحلة ما بعد الكارثة السورية يعد اختيار النظام السياسي الملائم، رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً، مهمّاً لتجنب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، إذ إنّ عدم الاختيار الملائم قد يؤدي إلى أزمات تعصف بالسلم الأهلي، بخاصة إذا استمرت التجاذبات السياسية والاجتماعية التي شهدتها سورية في السنوات التسع الماضية.

ومن أجل الخيار الأفضل سوف نستعرض الخصائص الرئيسة للأنظمة السياسية الثلاثة، ومن ثمّ تحديد النظام الأكثر ملاءمة لسورية المستقبل<sup>(8)</sup>: النظام الرئاسي: حيث تتركز السلطات التنفيذية (الغنيمة الكبرى) في يد رئيس الجمهورية، ويعطي مجالاً رحباً للأحزاب الكبرى لـ «الاستحواذ على القرار، في عملية دستورية غالباً ما تجنح في دول التحول الديمقراطي إلى ما يشبه الفصل الجامد بين السلطات، بل والعودة من جديد إلى الدكتاتورية في معظم الأحيان». ويبدو أنّ سورية المستقبل أحوج ما تكون إلى نظام سياسي يضمن التعددية، يتأسس على مشاركة واسعة من القوى السياسية، ويضمن الاستقرار.

النظام البرلماني: يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية، بحيث تكون مسؤولية الوزارة أمام البرلمان، ويكون رئيس الوزراء من الكتلة البرلمانية الأكبر، في حين تكون مسؤولية رئيس الجمهورية بروتوكولية. ويقوم النظام البرلماني على فصل مرّن للسلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث تقترح الأولى القوانين للتصديق عليها من جانب البرلمان بما لا يخالف الدستور، ويحق للثانية استجواب الوزراء وحجب الثقة عن الوزارة. وقد يكون النظام البرلماني ملائماً لسورية المستقبل، لما ينطوي عليه من إمكان «حسم تجاذبات واستقطابات العملية السياسية في المرحلة الانتقالية».

ينطوي النظام البرلماني على مزايا عدة، إذ يحدّ من الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية، ويفتح المجال لعمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

النظام المختلط: يجمع بين النظامين السابقين، يكون فيه رئيس الدولة ورئيس الوزراء مشاركين في الإدارة اليومية لشؤون الدولة. ويختلف هذا النظام عن الجمهورية البرلمانية في أنّ رأس الدولة الذي ينتخبه الشعب ليس منصباً شرفياً، ويختلف عن النظام الرئاسي في كون مجلس الوزراء، رغم أنه معين من رئيس الدولة، يخضع لرقابة البرلمان.

وبالرغم من بعض عيوب النظام المختلط، بخاصة «مشكلة التعايش المزدوج»، يبدو أنّ كلا النظامين السابقين، الرئاسي والبرلماني، غير صالحين لسورية في المرحلة الانتقالية، بل «يجب أن يكون رئيس الجمهورية شريكاً لمجلس الوزراء في السلطة التنفيذية في الصلاحيات والمسؤوليات»،<sup>(9)</sup> من أجل تجنّب ظاهرة «عدم الاستقرار السياسي».

(8) - راجع محمد خالد الشاكر: المرحلة الانتقالية وإشكاليات بناء الدولة السورية (من الإعلان الدستوري إلى الدستور) - موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 25 آذار/ مارس 2017.

(9) - راجع خلدون سماق: تحليل الوضع السياسي للنظام السوري، دراسة في بنية ركائزه، وتحولات المستقبل - موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

### 3. التنظيم الإداري للنظام السياسي الجديد

من المؤكد أنّ السوريين، بعد معاناتهم الدولة التسلطية التي قامت على المركزية والسلطة الفردية مدة خمسين سنة، وبعد تسع سنوات من ثورة الحرية والكرامة، باتوا يطمحون إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية؛ إلى دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات.

وبعد أن جرّبوا نظام الحكم المركزي، واكتشفوا إهمال مناطقهم البعيدة عن المركز، بخاصة في مجالات البنى التحتية: الطرق والمراكز الصحية والتعليمية والمنشآت الاقتصادية، فإنّ ثمة شبه إجماع على خيار نظام اللامركزية الإدارية الموسّعة<sup>(10)</sup>.

تتميز سورية بتعدد الهويات الثقافية لمكوّناتها الاجتماعية، ويبدو أنّ التنظيم الإداري الذي يمكن أن يحتضن هذا التعدد ويوظفه بافتراضه غنى للجمهورية السورية الثالثة، يتمثل في اللامركزية الإدارية الموسّعة، على أساس جغرافي لا قومي أو طائفي، تتمكن فيه كل شرائح الشعب السوري من إعادة بناء هيكلها الإدارية المحلية بصلاحيات واسعة في المحافظات والمناطق والنواحي والبلدات. وعندما تضمن هذه الشرائح تمثيلها في مناطقها، فإنها ستنتخب ممثلها وفقاً للمصلحة العامة والكفاءة والفاعلية والمردودية.

ويتحدد فهمنا للامركزية الإدارية الجغرافية على الأسس الآتية:<sup>(11)</sup>

1- قيامها على وحدة سورية وطناً لكل السوريين، من خلال تنظيم الإدارة المحلية، وتنظيم تقاسم الموارد لمنع تسلط المركز واستحواذه على معظم موارد البلد، وضمان توسيع المشاركة في الحكم وصياغة القرارات المصيرية.

2- لا تعني إقامة كل محافظة علاقات خارجية، أو تشكيل جيش أو عملة أو علم خاصين بها، وإنما تعني إدارة شؤونها في قضايا التعليم والصحة والخدمات والأمن الداخلي، أما الشؤون السيادية، ومن ضمنها الخارجية والدفاع وإدارة الاقتصاد، فتبقى في يد السلطة المركزية.

3- تقوم على أساس جغرافي، وليس على أساس قومي أو طائفي، لأنّ ذلك يتناقض مع دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات.

4- لا يعرف المواطن بقوميته أو دينه أو مذهبه أو جنسه، فالمكانة الحقوقية متساوية لكل المواطنين.

وبذلك يتوافر التنوّع في الممارسة الإدارية بين الوحدات المحلية، وهو ما قد يقدم نماذج أكثر فاعلية لخدمة المواطنين، ويترك لهذه الوحدات الفرصة لتحديد الأكثر ملاءمة لبيئتها المحلية في مجال الخدمات والضرائب والإطار العام للحياة، مع مراعاة خصوصيات السكان في كل منطقة.

(10) - هو أسلوب إداري يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة على أساس إقليمي أو موضوعي. وهي بذلك تختلف عن اللامركزية السياسية في كونها تقتصر على الوظيفة الإدارية، وفي إمكان قيامها في الدول المركبة والدول البسيطة على السواء. عن: برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سورية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة وبناء المؤسسات والتحول الديمقراطي، الدستور - 2016.

(11) - راجع جمال الشوفي: تمكين القانون الوضعي كخلاصة حقوقية للعقد الاجتماعي (سورية المهكّة دولة المواطنة والدستورية الممكنة) - مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي «ميننا» 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

إنّ الإدارة الذاتية اللامركزية، بما تتضمنه من سلطات لامركزية، تخفف من هيمنة السلطة الحاكمة أيّاً كان شكلها، وتحدّ من غلو المشروعات الطائفية والقومية الضيقة الانفصالية بمرجعية مبادئ إدارية متضمنة في الدستور؛ بما يعني توزّع السلطة بين المركز والمحافظات، بحيث يكون لسورية نظامان للبرلمان: أحدهما في المستوى الوطني والآخر في مستوى المحافظة الواحدة، يشكل حكومة محلية ويراقب عملها بما يتعلق بتنفيذها لبرامج التنمية الشاملة.

#### 4. هيكلية السلطة في المرحلة الانتقالية ومهامها

نظراً إلى أنّ الظروف الخاصة لعملية الانتقال السياسي في أيّ بلد هي التي تحدد كيفية هيكلية السلطة ومهامها، فالسؤال المطروح هو: هل يكون هذا الانتقال مدخلاً لتوافق سوري على محتوى التغيير المقبل نحو نظام جديد في سورية، أم يكون مدخلاً للصراع على مضامين هذا التغيير؟

وفي حال التوافق على الخيار الأول، بما يقتضيه من بناء (كتلة تاريخية) من القوى السياسية الفاعلة، يمنع بداية استخدام السلاح والشبيحة، ويطلق سراح جميع معتقلي الرأي والضمير، ويجري العمل على عودة اللاجئين السوريين من المنافي، بما يفهم السياسيين المبعدين خارج البلاد، من دون أي شروط، ومن ثمّ ينبغي البدء في إعادة بناء الدولة لأداء الوظائف المنوطة بها بكفاءة، في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، استناداً إلى شرعية الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية والرضى الشعبي.

ويحدد الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية مسارات عملية الانتقال السياسي طبقاً للمحددات الآتية:<sup>(12)</sup> شكل النظام السياسي (رئاسي، برلماني، مختلط)، وشكل النظام الانتخابي (نظام التمثيل النسبي، أو النظام الأغلي، الفردي، الدوائر الصغرى)، مع تحديد الدوائر الانتخابية على أساس منصف، بما يجعل النتائج تعكس إرادة جميع الناخبين، مع ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، واستدامة العملية السياسية بضمانة مؤسسة العلاقة بين المدني والعسكري، ونزع السلاح من المليشيات.

إنّ المهم في عملية إعادة الهيكلة والإصلاح المؤسسي ضمان تشغيل مؤسسات الدولة وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد، كي تكون قادرة على مشاركة جميع السوريين في إعادة بناء بلدهم. «تمثل المشاركة وسيادة القانون والشفافية والاستجابة والتوجه نحو توافق الآراء والإنصاف والشمول والفعالية والكفاءة والمساءلة المؤشرات الرئيسة للحكومة الرشيدة»<sup>(13)</sup>. ويمكن للجمعية التأسيسية التي ستتولى السلطات التشريعية في المرحلة الانتقالية، أن تتشكل من خلال عملية توافق سياسي، لصعوبة إجراء انتخابات في بداية العملية الانتقالية، ويجب تمكينها من القيام بالمهام الآتية<sup>(14)</sup>: توكّي السلطة التشريعية، وصياغة الإعلان الدستوري، وإصدار قوانين مرنة لإنشاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والإعداد لصياغة الدستور الدائم بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، وتنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي، والإعداد لإجراء انتخابات وطنية

(12) - راجع محمد خالد الشاكر: المرحلة الانتقالية وإشكاليات بناء الدولة السورية، المرجع السابق.

(13) - راجع طارق ناصيف: تجليات الحكومة الرشيدة في الواقع السوري المعاصر - موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 24 آب/ أغسطس 2020.

(14) - راجع برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحكومة، الحكومة السياسية - 2016.



## على ضوء الدستور الدائم.

إنّ العنصر المهم في الإصلاح المؤسّساتي هو: (المبادئ التوجيهية لإدارة الانتخابات: تسجيل المرشحين، إنشاء الصناديق، توزيع الصناديق، تسجيل الناخبين، إنشاء بيانات الاعتمادات، توزيع الاعتمادات، إدارة الاعتمادات، التصويت، الفرز، التدقيق، إعادة العدّ)، ومن أجل ذلك ينبغي على الجمعية التأسيسية تأسيس هيئة سورية مستقلة لإدارة العملية<sup>(15)</sup>. ومن أجل استعادة ثقة المواطن السوري في الدولة خلال المرحلة الانتقالية، ينبغي «إصلاح مؤسسات القطاعين القضائي والأمني بطرائق تعزز سيادة القانون، وتعطي الأولوية لحقوق الإنسان». ويهدف إصلاح القطاع الأمني إلى «الوصول إلى حوكمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه استعادة الدولة المحتكرة للحق المشروع باستخدام القوة، والضامنة لهذه الحقوق». والتحدي الأبرز في هذا القطاع هو «أن تكون خدماته قابلة للتطبيق والمساءلة، لتوفير الأمن للأفراد ولكل المكونات الاجتماعية»<sup>(16)</sup>. ومن أجل تحقيق ذلك يجب على الحكومة الانتقالية أن تقلص عدد الأجهزة الأمنية وتضبط عملها بقانون، وتحول المؤسسة العسكرية إلى جيش وطني احترافي لا يتدخل في السياسة، أي تمنع انضمام ضباطه إلى أي حزب سياسي. كما أنّ إصلاح هذه الأجهزة يهدف إلى «الوصول إلى حوكمة قطاعية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وجعلها مسؤولة أمام هيئات رقابة مستقلة ومجتمع مدني، وفي الوقت نفسه استعادة الدولة»<sup>(17)</sup>.

يعد القضاء أولى المؤسسات التي يجب إعادة هيكلتها مع بداية المرحلة الانتقالية، بحيث «يشعر كل مواطن سوري أنه ليس في حاجة إلى تحصيل حقوقه المهذورة أو الحفاظ على حقوقه بيده، وإنما هناك قضاء يحقق ذلك للجميع، فالناس سواسية أمام القانون وأمام القضاء». وهناك زاوية أخرى يجب إدخالها في معادلة المرحلة الانتقالية وهي المجتمع السوري وإرادته، وإبراز ما يمكن أن يقوم به في تحديد مصير مستقبل سورية. إنّ الخيار الأكثر نجاحاً لوأد الفتن المحتملة هو حضور منظمات المجتمع المدني كي تحقّق روح التفاهم والتعاون بين مختلف الفرقاء، ولتأكيد الثقة بالدولة ومؤسساتها ودورها العمومي، بوصفها خير ضامن لوحدة سورية ومسار تقدمها، وكذلك ممارسة الرقابة والإشراف على المؤسسات الحكومية، والمساهمة في وضع معايير وأهداف لإصلاح مؤسسات الحوكمة، مما يتطلب<sup>(18)</sup> إلغاء كل القيود والقوانين والقرارات الخاصة بعمل منظمات المجتمع المدني، وإقرار حقها في أداء دورها الرقابي، ومنح مؤسساتها الحق في اللجوء للقضاء، وبخاصة تقديم الطعون أمام المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بمجال نشاطها.

وفي الواقع ثمة تلازم بين الدولة الوطنية الحديثة والمجتمع المدني، أي بين المجتمعين السياسي والمدني، ولكن مع استقلالية نسبية للثاني، بافتراض «أنّ المجتمع المدني هو فضاء الحرية والمجتمع السياسي هو فضاء القانون».

(15) - راجع برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سورية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة وبناء المؤسسات والتحول الديمقراطي، الدستور - 2016.

(16) - راجع حبيب عيسى: المرحلة الانتقالية قضايا ومهمات - مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي «ميننا»، 28 أيلول/ سبتمبر 2016.

(17) - راجع برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سورية، رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة، الحوكمة السياسية - 2016.

(18) - راجع حبيب عيسى: المرحلة الانتقالية قضايا ومهمات - مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي «ميننا»، 28 أيلول/ سبتمبر 2016.

إنّ حقوق الإنسان مسألة عالمية بامتياز، يقرُّها الإعلان العالمي للإنسان حيث يكون مجرد أنه إنسان، بغض النظر عن أي انتماءات دينية أو قومية أو اجتماعية، إذ أن المساواة هي المبدأ الأساسي للشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

ومن المؤكد أنّ نتائج تجسيد حقوق الإنسان في سورية بعد إنجاز عملية الانتقال السياسي لن تظهر إلا بضمان تقريرها في مقدمة الدستور القادم، بوصفها مبادئ ما فوق دستورية غير قابلة للإلغاء في أي دساتير لاحقة؛ ما يستوجب المعالجة الجدية لتفعيل الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان من خلال التعاطي المجدي مع المشكلات الآتية: إدراج أحكام الشرعة العالمية لحقوق الإنسان في النظام القانوني لسورية ما بعد التغيير بحيث تكون ملزمة، وإمكان إثارة أحكام هذه الشرعة أمام القضاء السوري؛ أي «يجب الإقرار ضمن المبادئ الأساسية بالتزام الدولة السورية بكل المعاهدات الدولية المصادق عليها وبالأعراف الدولية، إلى جانب إقرار علوية المعاهدات المصادق عليها على القانون»<sup>(19)</sup>. إنّ إعادة هيكلة السلطة السورية تقتضي إحداث المجلس الوطني للإعلام لتحديد قواعد السلوك الإعلامي لحمايته من خطاب الكراهية وسوء الاستخدام، وتطوير وسائل الإعلام لممارسة دورها الرقابي بوصفها سلطة رابعة. وهذا يتطلب وضع إطار قانوني ملائم يتضمن مبادئ واضحة تحدد الحقوق والحدود بخصوص التصريحات الاستفزازية، والخصوصية، وفصل الأخبار عن الرأي والمواد الكاذبة أو المضللة، وحق الرد.

وتعد العدالة الانتقالية خيارًا مهمًا بعد التغيير في الدول التسلطية، كما هو الحال في سورية، بحكم شدة الصراع المسلح وما ألحقه بالسوريين من معاناة من جراء همجية أفعال المتصارعين، بخاصة قوات وشبيحة النظام السوري وحلفائه الإيرانيين؛ ما يستدعي تطبيق آليات العدالة الانتقالية الممكنة للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة، ومعاقبة المجرمين، وتعويض الضحايا. إذ يتطلب تجاوز مرحلة الاستبداد وإعادة السلم الأهلي ووحدة المجتمع «تهيئة النفوس بردّ المظالم وإعادة الحقوق لأصحابها، وتعويض المتضررين، والكشف عن مصير المفقودين، وإظهار حقائق ما جرى، وتحديد المسؤوليات، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم»<sup>(20)</sup>. ولتسهيل مهمات المحاسبة يمكن تشكيل هيئة مستقلة للحقيقة والعدالة، تضم ممثلين عن مختلف القطاعات ذات الصلة، بحيث يكون لهذه الهيئة شخصية اعتبارية ويكون استقلالها المالي والإداري مضمونًا.

وأكثر ما يهدد هذه العدالة هو العى الأيديولوجي لدى البعض والتعصب الفئوي لدى البعض الآخر، اللذان يندران بنشوء بؤر متفجرة للنزاعات الطائفية أو القومية، ما يفسح في المجال أمام احتمال إسقاط مشروع الانتقال الديمقراطي في أتون الفوضى والصراع الأهلي.

## 5. أدوار الدولة السورية في المستقبل

بُذل جهد كثير لتعريف أدوار الدولة والسلطة الرشيدة، وتراوح بين فاعلية الدولة في تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة والسكن والعمل، وحكم القانون ومحاربة الفساد، وصولاً إلى قدرة

(19) - راجع برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سورية، رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة وبناء المؤسسات والتحول الديمقراطي، الدستور - 2016.

(20) - راجع أنور البني: سورية الجديدة ومسألة العدالة الانتقالية، صحيفة «الحياة»، لندن - 22 كانون الأول/ ديسمبر 2012.



## المواطنين على حرية التعبير.

ولكن، منذ سقوط جدار برلين في 1989 جرى الحديث عن أنّ العولمة ستقرّم أدوار الدولة الوطنية، ما أدى إلى انسحاب أغلب الدول من الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية لمواطنيها. ويبدو أنّ سورية المستقبل أحوج ما تكون إلى الانطلاق من تعريف هيئة الأمم المتحدة للحق في التنمية: «عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية». إذ إنّ للدولة دورًا مهمًا في هذه العملية، عن طريق عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد، والإقلاع عن الوهم بإمكان إنجاز تنمية اقتصادية في ظل غياب التحديث السياسي. وهنا تكمن أهمية المقاربة التنموية التشاركية، التي تمكن المواطنين من المساهمة في إيجاد حلول ملائمة لمشكلاتهم المتعلقة بتأمين حاجاتهم الأساسية.

## 6. تنشيط الحياة العامة

ثمة ضرورة لتبني مبادئ فوق دستورية تفتح المجال أمام حرية العمل السياسي والمدني، والحد من السيطرة المركزية المطلقة للأجهزة الأمنية.

وكي يسترد المجتمع السوري حراكه السياسي والمدني والثقافي لا بدّ من عودة الروح إلى المجتمع المدني، وضمان استقلالية منظماته عن سلطة الدولة، بما يساعد على نجاح عملية التحوّل الديمقراطي. وفي هذا السياق يبدو من الخطأ الفصل التعسفي، في الحالة السورية، بين المجتمعين المدني والسياسي، إذ «لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فسعي المجتمع المدني نحو العدالة أمر سياسي، ولعل هذا المنظور (عدم الفصل) هو الأسلم لفهم الحراك المجتمعي المقاوم للقمع والساعي نحو العدالة، فحياتنا جميعًا سياسية ومسيّسة ولا يمكننا فصلها عن الإطار العام»<sup>(21)</sup>.

إنّ فكرة الفضاء العام، بافتراضه فضاء من الحرية، «أقرب إلى ماهية المجتمع المدني وعلاقته الجدلية بالمجتمع السياسي أو الدولة السياسية أو الدولة الوطنية، بصفتها فضاء حقوقيًا وسياسيًا وأخلاقيًا عامًا، على أنهما -معًا- الفضاء العام المشترك»<sup>(22)</sup>.

ومن أجل تنشيط الحياة العامة يجب العمل على «فتح مراكز دراسات استراتيجية وتعليمية تنويرية في الداخل السوري، بغية نقل ثقافة العلمانية والديمقراطية والمدنية وحقوق الإنسان».

## 7. كيف تكون الدولة محايدة

كشفت الثورة السورية في متغيراتها الكثيرة أهمية سؤال الدولة بصورة رئيسة. فما من شك في أنّ

(21) - راجع [نور أبو عصب](#): المجتمع المدني كأداة مقاومة (مركزة الفرد في التغيير الاجتماعي)، موقع «الجمهورية» - 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(22) - راجع جاد الكريم الجباعي: [هل تشكل منظمات المجتمع المدني رافعة للوطنية السورية](#) - صحيفة «حبرون» الإلكترونية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

الدولة كما عرفناها في ظل سلطة البعث كانت مختزقة من بني ما قبل الدولة الوطنية. لذلك يبدو أنه لا حل خارج إطار التغيير وإقامة دولة الحق والقانون التي تحمي كرامة المواطنين. وتعني حيادية الدولة ألا تكون خاضعة لحزب أو فئة دينية أو قومية، فوق الطبقات والفئات، وحيادية إزاء عقائد مواطنيها، أي أنها دولة كل المواطنين الأحرار المتساويين في الحقوق والواجبات، وأن أي انتقاص من هذه الحيادية ينطوي على شرخ بين الدولة والمجتمع، ويكون مقدمة لمصادرة السلطة للدولة.

وتقوم الدولة الحيادية على حدود عدة:<sup>(23)</sup> فصل الدين عن الدولة والحياة السياسية، وتحييد العسكر عن الحياة السياسية، والحق والحرية والكرامة بما تتضمنه من عدالة اجتماعية وانتقالية وتكافؤ الفرص، وعدم تبني الدولة ديناً معيناً، وحرية المعتقد.

إنّ الإطار الصحيح لقيام هذه الدولة المحايدة هو المواطنة بوصفها عقدًا لتنظيم علاقات الأفراد والجماعات، والديمقراطية بوصفها إطارًا لقيام مشاركة سياسية تضمن فصل السلطات وتداولها، والتنمية الشاملة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية وتطويرها وتوظيفها لقيام اقتصاد منتج، يرفع مستوى معيشة السكان ويؤمن العدالة الاجتماعية. هي دولة الكل الاجتماعي، دولة كل مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز، يشارك فيها المواطنون من خلال المؤسسات. وفي نموذج هذه الدولة المحايدة تضمن السلطة للمعارضة حقوقًا واسعة، لا الرقابة والمساءلة فحسب، بل المشاركة في صناعة القرارات أيضًا، كونها تشكل حكومة ظل بوصفها قوة رقابة ومساءلة واقتراح في آن واحد.

## 8. ضمان الحريات الفردية والعامّة

الاستبداد بنية متكاملة وليس فردًا أو سلطةً فحسب، فإن لم تتوجه سورية نحو تأسيس الانتقال الديمقراطي على أساس ضمان الحريات الفردية والعامّة، وتداول السلطة، وإبعاد الدين عن أن يكون مادة للدعاية الحزبية والانتخابية ستبقى بنية الاستبداد قائمة مهما تنوعت أشكاله. ومن المؤكد أنه لا يمكن الحديث عن الدولة الوطنية من دون تمتع المواطنين بكافة الحريات: حرية الرأي والتعبير، وحرية التنقل، وحرية تشكيل أحزاب ومنظمات مجتمع مدني.

إنّ من أهم مظاهر تأمين الحقوق والمساواة إعادة النظر في جميع القوانين القائمة على التمييز بين المواطنين لتكريس مبدأ المساواة أمام القانون، وإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية، وتطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز الوارد في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، بخاصة تعديل قانون الجنسية الذي يميز بين الرجل والمرأة السورية.

ينبغي أيضًا إصدار قانون إعلام يؤكد على حرية التعبير، والتشجيع على تكوين إعلام خاص ومستقل، وإلغاء وزارة الإعلام وإحداث مؤسسة إشراف من الإعلاميين، وإلغاء كل القوانين التي تجرّم إنتاج الإعلاميين. ومن أجل ضمان حرية الإعلام في سورية المستقبل<sup>(24)</sup> يجب التأكيد على ضمانات الحصول على مصادر المعلومات، وإنشاء مجلس للإعلام وتحديد مرجعيته، ووضع ضوابط للملكية وسائل الإعلام، واستخدام

(23) - راجع جمال الشوفي: سورية المهتكة دولة المواطنة والدستورية الممكنة. المرجع السابق.

(24) - راجع برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، محور الحوكمة، الحوكمة السياسية - 2016.

الإعلام بما يخدم قضايا التعددية.

كما يجب إصدار قانون للتجمع والتظاهرات يتلاءم مع المعايير الحقوقية الدولية بشأن حرية التجمعات السلمية، وتسهيل إنشاء منظمات المجتمع المدني بما يتلاءم مع المعايير الدولية، وضمان استقلال النقابات، وضمان حرية إنشاء الأحزاب من دون تدخل من السلطة التنفيذية لإعطاء أفضلية لأي حزب.

## 9. سياسة خارجية فاعلة

تقتضي السياسة الخارجية الفعالة لسورية المستقبل إعادة صياغة كل عناصر قوتها، بدءاً من ترتيب أوضاعها الداخلية إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع دول الإقليم والعالم وموازن القوى الدولية.

لقد كانت سورية، بخاصة منذ انقلاب حافظ الأسد سنة 1970، دولة خارجة عن القانون الدولي، إلى أن وصلت إلى مستوى «دولة مارقة»، أي «الدولة التي تحكمها الحكومات الاستبدادية، وتقيّد بشدة حقوق الإنسان، وترعى الإرهاب، وتسعى إلى نشر أسلحة الدمار الشامل»<sup>(25)</sup>، إضافة إلى تجاهلها قرارات الشرعية الدولية.

ويعد الوضع الداخلي للدول أحد أهم عناصر قوتها أو ضعفها، ويعكس نفسه في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز المصالح الوطنية العليا، إذ إنّ القوة الداخلية للدولة هي أهم شرط لأي سياسة خارجية وأمنية ناجحة.

ومن أجل نجاح السياسة الخارجية لسورية المستقبل عليها أن تكون<sup>(26)</sup> دولة سلام واستقرار في محيطها العربي والإقليمي للوصول إلى وضع خالي من النزاعات، مبني على علاقات التعاون والتكامل والاحترام المتبادل، والانضمام إلى المنظومات الإقليمية التي تخدم مصالح شعوب المنطقة، والعمل مع منظمات هيئة الأمم المتحدة لتحقيق السلام العالمي، والانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة بمصالح الشعب السوري، خصوصاً معاهدات الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

(25) - راجع رضوان زيادة: الدولة السورية المارقة - صحيفة «العربي الجديد»، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(26) - راجع جمال الشوفي: سورية المنهكة دولة المواطنة والدستورية الممكنة، المرجع السابق. ومحمد خالد الشاكر: المرحلة الانتقالية وإشكاليات بناء الدولة السورية، المرجع السابق.



## تاسعاً: خاتمة

تقتضي عملية التحوّل الديمقراطي المنشود -وهي هدف عملية إعادة بناء الحياة السياسية وأساسها- تغيير أنماط سلوك المواطنين السوريين، خصوصاً بشأن الانتقال من الاستكانة إلى الماضي إلى الفعل والتوجه نحو المستقبل، والقطيعة مع ثقافة سياسية شعاراتية خالية من أي مضامين عملية مجدية رسخها نظام الاستبداد، ولا صلة لها بالسياسات المعاصرة التي تعني -في ما تعنيه- تصفية الحساب مع الماضي، والانفتاح على قيم الحدائث والكونية، والتفرغ لمواجهة تحديات الحاضر واستحقاقات المستقبل، ومن المؤكد أن هذه السلوكيات لن تتغير إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على حرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة، وتوفير بيئة قانونية تضمن حرية التعبير والتنظيم.

وعلى الرغم من أنّ عملية الانتقال السياسي لم تبدأ بعد، أدخلت الثورة السورية في مخاض عميق نحو مستقبل يتجاوز الاستبداد وينطوي على مسارات متوازنة عدة: تفعيل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، والعدالة الانتقالية، وعودة اللاجئين، وتفعيل دور المجتمع المدني، وتوظيف معارف الكفاءات السورية وإمكاناتها في إعادة بناء دولة الحق والقانون في سورية المستقبل.

من المفيد التنبيه إلى ما تطرحه القرارات الدولية بخصوص المدد الزمنية لإنجاز أهداف الحل السياسي المنتظر ومحتوياته، فقد حددت المرحلة الانتقالية بثمانية عشر شهراً، يبقى تحديداً نظرياً مرهوناً بالتطورات اللاحقة، وليس من الضرورة تحقيقه واقعياً، وبخاصة في حال صراع على درجة عالية من التعقيد والتشابكات كالصراع الدائر في سورية. وهذا ما تؤكدته تجربة الحلول السياسية التي أنهت صراعات أخرى في دول أخرى، ذلك أن الوصول إلى حالة الاستقرار وتجاوز ما قد يعترض مسار تطبيق الحل من عقبات وعراقيل يتوقف على عاملين؛ أولهما توفر حالة تناغم الجهد وتضافره بين عامل دولي فاعل ومتحمس لإنجاز الحل وعامل داخلي متفاعل إيجابياً، وثانيهما توفر إرادة عالية لدى السوريين، وتعاونهم من أجل طي صفحة مؤلمة من تاريخهم الحديث.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05